الجمهورية التونسية

وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

ديوان تنمية الجنوب

تأثير جائحة كورونا
على الوضع التنموي بإقليم الجنوب

ماي 2020

الفهرس

	الصفحة
تمهيد	3
تداعيات جائحة كورونا في أرقام	4
I. تقديم الإقليم	6
II. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع العام	7
1. متابعة تنفيذ المشاريع العمومية	7
2. متابعة تنفيذ المخطط الجهوي للتنمية 2016- 2020	8
3. متابعة أداء القطاع الصحي	9
III. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص	9
1. التأثير على نوايا الاستثمار	9
2. ديناميكية المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة	11
3. التأثير على أداء القطاع الخاص	12
IV. تأثير جائحة كورونا على الوضع الإجتماعي	16
V. المقترحات لتجاوز تأثير الجائحة على القطاع العام والقطاع الخاص	17
الملحق	20
ولاية تطاوين	21
ولاية مدنين	26
ولاية قابس	32
ولاية قبلي	39
ولاية توزر	44
ولاية قفصة	49

تمهيد

تتنزل هذه الوثيقة في إطار متابعة انعكاسات جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتقدم انجاز المشاريع العمومية والبرامج الخصوصية وأداء القطاع الخاص بإقليم الجنوب حيث وبالرغم من الإجراءات الاستباقية المتخذة من طرف الحكومة للتصدي لانتشار الوباء في البلاد ومن بينها غلق الحدود البحرية والجوية والبرية بصفة كلية ووضع إستراتيجية وطنية للترصد والتوقي وخطة وطنية للتصدي من فيروس كورونا المستجد إلا أن الوباء تمكن من التفشي بمختلف ولايات الإقليم وخاصة بجزيرة جربة ومنطقة القلعة بقبلي حيث تم إعلانهما مناطق موبوءة.

وقد كان لهذه الجائحة تداعيات اقتصادية واجتماعية أكثر منها صحية حيث تعمقت عوامل الخطر كالخصاصة والبطالة والتهديد بضياع مواطن الشغل بحكم الصعوبات الكبرى التي تواجهها مختلف القطاعات على غرار المؤسسات السياحية ووكالات الأسفار والمطاعم السياحية والمؤسسات الحرفية وغيرها، وإمكانية توقف العاملين في القطاع عن العمل، كما الشأن لقطاع خدمات النقل البري والبحري والجوي والبناء والأشغال العامة والصناعة والفلاحة والصيد البحري.

كما شمل الانعكاس السلبي للجائحة المستوى المعيشي للعديد من الفئات الاجتماعية وخاصة منها محدودي الدخل والعائلات المعوزة والمشتغلين في القطاع الغير منظم وتأخير في انجاز المشاريع والبرامج العمومية واختلال في مسالك التوزيع وخاصة من المواد الاستهلاكية وهو ما يحتم العمل على وضع خطط لما بعد الأزمة لتطويق الآثار السلبية وضمان عودة الدورة الاقتصادية وتعزيز مناعة الاقتصاد الجهوي بمختلف مناطق الإقليم.

ويحوصل هذا التقرير ما ورد بمختلف التقارير حول تأثير جائحة كورونا على الوضع التنموي بولايات الجنوب ويتضمن تصورات ومقترحات لتجاوز الآثار السلبية المنجرّة عنها.

تداعيات جائحة كورونا في أرقام

تتلخص تداعيات جائحة كورونا على الوضع الصحي والاقتصادي والاجتماعي بإقليم الجنوب في:

- بتاريخ 26 ماي 2020، تم تسجيل 309 حالة إصابة بالفيروس (29 % من الإصابات الجملية على المستوى الوطني) منها 85 % تماثلت للشفاء وأصبحت ولايتي قابس وتوزر خالية من الفيروس وإعلان منطقتي القلعة من معتمدية دوز الشمالية بولاية قبلي وجزيرة جربة بولاية مدنين مناطق موبوءة،
- تركيز "وحدة استعجالي خاصة بمرضى الكورونا" بالمستشفيات الجهوية،
- تركيز المخبر العسكري المتنقل بالمصحة متعددة الاختصاصات بتطاوين الذي ساهم في الرفع من عدد التحاليل لتقصّي حالات الكورونا المشتبهة بالجنوب الشرقي.
- اقتناء تجهيزات لفائدة المستشفيات الجهوية وتجهيز وحدات COVID-19 بها وتدعيم أقسام الإستعجالي وذلك في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الناشطة بمختلف الولايات، على غرار الشركات البترولية والمجمع الكيميائي التونسي وشركة فسفاط قفصة،
- تركيز مستشفى عسكري ميداني بمنطقة دوز يتوفر على مائة سرير وعديد الأدوات والوسائل الطبية الأخرى من أجهزة تنفس وغيرها في إطار هبة من وزارة الدفاع القطرية،
- تأخير تنفيذ أشغال 1016 مشروعا بكلفة جملية قدرها 1698 مليون دينار،
- تأجيل نتائج فرز العروض والتمديد في آجال الصفقات وتوقف الانطلاق في انجاز الصفقات الموافق عليها لـ 312 مشروع (كلفة 601 مليون دينار) في مرحلة طلب العروض،
- تسجيل بطء في تقدم إنجاز 640 دراسة من المشاريع العمومية،
- تأخير أشغال إعداد المخطط التنموي القادم 2021-2025 على المستوى الجهوي،
- تسجيل ارتفاع في حجم الإستثمار المصرح به في القطاع الصناعي بـ 34 % خلال الأربعة أشهر من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 رافقه انخفاض في عدد المشاريع المصرح بها،
- تسجيل تراجع في حجم الإستثمار المصرح به في القطاع الفلاحي بـ 41,8% خلال الأربعة أشهر من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019،
- من المتوقع تسجيل تراجعا في الكمّيات المصدرة من التمور بـ 20 ألف طن وفي القيمة بـ 150 مليون دينار خلال أشهر أفريل وماي وجوان 2020 كذلك المنتجات الفلاحية الأخرى على غرار المنتوجات الجيوحرارية والخضروات والغلال البدرية والمنتوجات البحرية،

- توقفت نشاط 4633 وحدة سياحية (ايواء وتنشيط وخدمات) بإقليم الجنوب نتج عنه إحالة أكثر من 20700 ناشط مشتغل على البطالة الفنية. مما سيؤدي إلى تراجع كبير في المؤشرات السياحية وارتفاع مديونية القطاع،
- غلق 8559 مؤسسة صناعية بالإقليم (أكثر من 31 ألف موطن شغل) واستثناء بعض المؤسسات على غرار وحدات الصناعات الكيميائية بقابس واستخراج الفسفاط بقفصة الذي شهد تحسّنا في حجم الإنتاج بنسبة 40 بالمائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام مقارنة مع إنتاج نفس الفترة من العام الماضي 2019،
- توقف نشاط 12494 وحدة في قطاع خدمات النقل وخاصة النقل البحري بقابس وجرجيس والجوي بمطاري جربة جرجيس وتوزر،
- توقف نشاط 5542 مؤسسة في قطاع البناء والأشغال العمومية،
- تأثر القطاع التجاري بالجائحة باستثناء تجارة المواد الغذائية بالتفصيل والجملة والمغازات الكبرى وتجارة الخضر والغلال والصيدليات وغيرها مما له علاقة بإعاشة المواطنين،
- تمتيع 50571 عائلة معوزة بمساعدة نقدية استثنائية بقيمة 50 دينار كإجراء إضافي للمنحة القارة والمقدّرة بـ 180 دينار،
- انتفاع 83271 عائلة محدودة الدخل ومنتفعة ببطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة بمنحة 200 دينار لكل عائلة.
- الموافقة على صرف مساعدات اجتماعية إضافية إلى حوالي 79859 عائلة دون اعتبار الإعانات التي ستصرف لأصحاب الباتيندات والعملة المنتمين إلى مؤسسات اقتصادية توقف نشاطها،
- تأثر عدة شرائح أخرى من جائحة كورونا وخاصة أرباب العائلات الذي يشتغلون في القطاع الخاص الغير المنظم والقطاع الموازي والقطاعات التي توقفت كليا عن النشاط كالبناء والأشغال العامة (81983 موطن شغل) والسياحة والمطاعم (20697 موطن شغل) وخدمات النقل (21815 موطن شغل) وخدمات التصليح (16116 موطن شغل) و15000 من التجار الذين تم استثنائهم من العمل ودون اعتبار خدمات رياض الأطفال والمقاهي والبائعين المتجولين وتجار الملابس المستعملة مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان المتأثرين بصفة مباشرة من الجائحة إلى حوالي 460 ألف ساكن،
- توزيع حوالي 30 ألف طرد في إطار سعي اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي بولايات الإقليم لمعاضدة مجهودات الدولة في مجابهة فيروس كورونا المستجد.

I. تقديم إقليم الجنوب

يشمل إقليم الجنوب ولايات تطاوين، مدنين، قابس، قبلي، توزر وقفصة ويتميز بشساعة المساحة التي تمثل 56% من البلاد التونسية وانفتاحه على الخارج عبر واجهة بحرية مندمجة ضمن الفضاء الأورومتوسطي على طول 660 كلم وحدود برية مع الجزائر وليبيا. يبرز الجدول التالي توزيعا لمختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية حسب الولايات ومقارنتها بالمستوى الوطني:

جدول 1: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لولايات الجنوب مقارنة بالمستوى الوطني

المؤشرات	الوحدة	تطاوين	مدنين	قابس	قبلي	توزر	قفصة	إقليم الجنوب	تونس
المساحة	كلم^2	38 889	9 167	7 166	22 454	5 593	7 807	91 076	163 610
النسبة من الوطني	%	24	6	4	14	3	5	56	100
عدد المعتمديات	معتمدية	8	9	11	7	6	13	54	274
عدد البلديات	بلدية	7	10	16	9	6	13	61	350
عدد العمادات	عمادة	64	94	73	43	36	76	386	2085
عدد السكان (2019)	ألف ساكن	151,3	516,8	402,9	169,4	115,2	353,0	1 708,6	11 732,9
النسبة من الوطني	%	1,3	4,4	3,4	1,4	1,0	3,0	14,6	100
نسبة الفقر (2015)	%	15,0	21,7	15,9	18,5	14,7	18,0	–	15,2
نسبة الأمية (2018)	%	18,2	17,3	16,5	14,8	14,5	21,5	–	18,1
النشيطون المشتغلون (2018)	ألف مشتغل	35,4	128,3	92,6	46,6	29,9	78,3	411,2	3497,8
الفلاحة والصيد البحري	%	9,1	7,3	13,3	34,4	21,4	20,3	15,4	14,5
المناجم والطاقة	%	3,8	0,9	2,0	0,7	1,5	7,6	2,7	1,1
الصناعات المعملية	%	6,4	6,9	12,9	6,3	4,8	4,8	7,6	18,5
البناء والأشغال العامة	%	19,9	23,3	23,3	11,1	12,1	18,7	19,9	14,0
الخدمات	%	60,6	61,4	48,5	47,5	60,2	48,6	54,3	51,9
النسبة العامة للبطالة (2019)	%	28,7	18,7	24,3	23,5	24,8	25,5	–	15,3
عدد المؤسسات الإقتصادية	مؤسسة (2018)	7329	29997	18276	8443	5725	12038	82078	735043
المؤسسات الصناعية ذات 10 مواطن شغل فارة فأكثر	مؤسسة (2019)	16	83	111	26	54	103	393	5421
مواطن الشغل	موطن شغل	547	3393	8644	1600	4736	6103	25023	519075
منها مؤسسات الصناعية المصدرة كليا	مؤسسة	0	5	24	14	36	32	111	2390
مؤشر التنمية الجهوية 2018	–	0,484 (الرتبة 12)	0,493 (الرتبة 11)	0,501 (الرتبة 9)	0,470 (الرتبة 14)	0,483 (الرتبة 13)	0,453 (الرتبة 17)	–	0,486

II. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع العام

1. متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

تم تسجيل تراجع في نسق انجاز المشاريع العمومية بكل الولايات نظرا لتعطل إنجاز أشغال أغلب المشاريع عملا بالإجراءات التي اتخذتها الدولة للتوقي ولحماية المواطنين من انتشار الوباء. ويبلغ العدد الجملي للمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2019 وما قبلها بإقليم الجنوب **والتي هي في مرحلة الانجاز** وتوقف تنفيذها أثناء الحجر الصحي الشامل 1016 مشروعا بكلفة جملية قدرها 1698 مليون دينار. وبالنسبة للمشاريع التي في **مراحل طلب العروض** والمقدر عددها بـ 312 مشروعا وبكلفة 601 مليون دينار، فقد تم تأجيل نتائج فرز العروض وتمديد آجال الصفقات لأغلب المشاريع بمختلف ولايات الإقليم. أما المشاريع التي في مرحلة الدراسة والتي يزيد عددها عن 640 مشروعا، فقد تأثرت هي الأخرى بالجائحة حيث شهدت بطئا في تقدم إنجاز دراساتها.

وبذلك يصبح العدد الجملي للمشاريع التي توقف إنجازها في فترة الحجر الصحي الشامل ما يزيد عن 1972 مشروعا بكلفة جملية تتجاوز 2943 م د.

ويبرز الجدول التالي القطاعات المتضررة من الجائحة وقائمة لأهم المشاريع العمومية حسب الولايات التي بصدد الإنجاز وتوقفت أو تم تأجيلها أثناء الحجر الصحي الشامل:

جدول 2: أهم المشاريع العمومية الكبرى حسب القطاع التي بصدد الإنجاز وتوقف تنفيذها أو تم تأجيلها أثناء الحجر الصحي الشامل

الولاية	القطاع	المشروع	الكلفة (أ.د)
تطاوين	**الطرقات والجسور**	انجاز وصلة الربط بين ولاية تطاوين والطريق السيارة أ1 (تونس رأس جدير)	90000
	النقل	تهيئة المعبر الحدودي بذهيبة	13700
مدنين	**الطرقات والجسور**	الطريق السيارة مدنين رأس جدير	550000
		الطريق السيارة مدنين قابس	450000
		مضاعفة الطّريق الرّومانية بجربة وإحداث فتحة ثانية بها	48000
		إعادة تعبيد الطريق عدد 118 الرابطة بين مدنين وجرجيس	38000
		الطريق الحزامية بمدينة جرجيس	57600
		إعادة تهيئة الطريق الرابطة بين مدنين وسيدي مخلوف بطول	17000

		22 كلم	
	الغاز الطبيعي	تزويد جربة ومدنين وجرجيس بالغاز الطبيعي	100000
	التجارة	المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان	34000
قابس	**الماء الصالح للشراب**	إنشاء محطة التحلية بالزارات	302000
	الصحة	توسيع وتطوير المستشفى المحلي بمارث إلى مستشفى جهوي	5500
		تثنية الطريق الوطنية رقم 16 الحامة قابس	50000
قبلي	**التجهيز والإسكان**	بناء منشأة مائية بالطريق الوطنية 16 على مستوى واد الطباقة	1000
		ازالة واعادة البناء للمساكن البدائية	7.600
	الصحة	تطوير المستشفى المحلي بدوز إلى مستشفى جهوي صنف ب	1800
		إحداث قسم لجراحة العظام والكلوميات بالمستشفى الجهوي بقبلي	1600
		إحداث قسم لأمراض المعدة بالمستشفى الجهوي بقبلي	1400
توزر	**الفلاحة**	تهيئة منطقة سقوية واحية وأخرى جيوحرارية على بئر وادي الرتم القاري الوسيط بنفطة	4000
		استصلاح الواحة القديمة بتوزر	1226
		إحداث منطقة سقوية واحية بزهمول بحزوة	2200
	الصحة	بناء مستشفى جهوي بنفطة	5700
قفصة	**الجسور والطرقات**	. تهيئة الطريق الجهوية رقم الرابطة بين مدينة المتلوي والطريق الجهوية 201 المؤدية إلى أم العرائس (18 كم)	12604
		انجاز جسر على واد المالح	4501
		انجاز جسر على واد الكبير	6745
	الصحة	. تطوير المستشفى المحلي بالرديف إلى مستشفى جهوي صنف "ب'	1937

2. متابعة تنفيذ المخطط الجهوي للتنمية 2016- 2020

قدرت نسبة انجاز الاستثمارات الجملية المدرجة بالمخطط الخماسي للتنمية خلال فترة 2016-2019 بإقليم الجنوب بـ 45% والبالغة 5088 م د منها حوالي2557 م د بالقطاع العمومي بنسبة انجاز في حدود 44,7% وحوالي 2532 م د بالقطاع الخاص بنسبة انجاز في حدود 45,3%.

جدول 3: الاستثمارات المنجزة بإقليم الجنوب خلال الفترة 2016-2019 حسب المتدخل

المتدخل	التكلفة المبرمجة بالمخطط 2016-2020 (م د)	الاستثمارات المنجزة 2016-2019 (م د)	نسبة الإنجاز %
القطاع العام	5 713,1	2 556,6	44,7
القطاع الخاص	5 591,6	2 531,6	45,3
المجموع	**11 304,7**	**5 088,2**	**45,0**

كما أن التعطيل الحاصل في تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط سيؤثر سلبا على نسبة الانجاز الجملية خلال فترة 2016-2020.

3. أداء القطاع الصحي

أظهر وباء كورونا افتقار عدد من الجهات الغربية الواقعة على الحدود مع الجزائر وتلك الجنوبية الواقعة على الحدود مع ليبيا، لبنية أساسية ملائمة للقطاع الصحي ولإمكانيات لوجستية ومستلزمات صحية ومنشآت لمجابهة انتشار الوباء بالإضافة إلى نقص الإطار الطبي والشبه طبي.

خلال فترة انتشار الوباء، تم تدعيم المؤسسات الصحية بالإقليم بالمستلزمات الطبية وتركيز "وحدة استعجالي خاصة بمرضى الكورونا" بالمستشفيات الجهوية بصفة مبكرة مما ساهم في الحفاظ على استقرار الوضع الوبائي. كما تمّ تركيز المخبر العسكري المتنقل بالمصحة متعددة الاختصاصات بتطاوين الذي ساهم في الرفع من عدد التحاليل لتقصّي حالات الكورونا المشتبهة بالجنوب الشرقي.

وفي إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الناشطة بمختلف الولايات، على غرار الشركات البترولية والمجمع الكيميائي التونسي وشركة فسفاط قفصة، تمّ اقتناء تجهيزات لفائدة المستشفيات الجهوية وتجهيز وحدات COVID-19 بها وتدعيم أقسام الاستعجالي. هذا بالإضافة إلى تركيز مستشفى عسكري ميداني بمنطقة دوز يتوفر على مائة سرير وعديد الأدوات والوسائل الطبية الأخرى من أجهزة تنفس وغيرها في إطار هبة من وزارة الدفاع القطرية.

III. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص

1. متابعة الاستثمار الخاص

بلغ عدد المشاريع المصرح بها بالقطاع الصناعي بإقليم الجنوب خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2020، 122 مشروعا بحجم استثمارات قدرت بـ 90,5 مليون دينار مع إحداث 2617 موطن شغل. وقد

تم تسجيل تراجع بنسبة 25% في عدد المشاريع مقابل ارتفاع حجم الاستثمار المصرح به والمقدر بـ 33,7% وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

جدول 4: مقارنة الاستثمارات الصناعية المصرح بها حسب النشاط خلال الفترة جانفي – أفريل 2019 وجانفي– أفريل 2020

الولايات	عدد المشاريع		الاستثمارات المصرح بها (أ.د)		مواطن الشغل	
	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2019	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2019	الأربعة أشهر الأولى من سنة2020	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2019	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020
قابس	16	10	11400,5	21431,5	324	164
مدنين	37	28	21729,5	11934	286	210
تطاوين	16	10	14155	935	126	22
قفصة	34	34	12600	56200	314	1676
توزر	42	20	18,4	16,8	339	434
قبلي	18	20	10,196	18,954	89	111
المجمـوع	**163**	**122**	**59913,6**	**90536,3**	**1478**	**2617**

شهدت المشاريع الفلاحية المصرح بها لدى مصالح وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 تراجعا من حيث العدد (67,5%) ومن حيث حجم الاستثمار (41,8%) في حين سجلت المشاريع المصادق عليها تراجعا كبيرا عددا واستثمارا مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وتعود أسباب هذا التراجع إلى تداعيات جائحة كورونا حيث ساهم الحجر الصحي الشامل وعدم التنقل في هذا التراجع بحكم عدم انعقاد اللجان الجهوية لإسناد الامتيازات وعدم تمكن الفنيين من القيام بالزيارات الميدانية للمعاينة.

جدول 5: مقارنة المشاريع المصرح بها في قطاع الفلاحة والصيد البحري (وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية) خلال الفترة جانفي – أفريل 2019 وجانفي– أفريل 2020

الولايات	العدد			قيمة الاستثمارات (أد)		
	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2019	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020	النسبة %	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2019	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020	النسبة %
قابس	160	53	-66,88	21131,25	11593,29	-45,14
مدنين	136	73	-46,3	13605	10287	-24,3

تطاوين	60	45	−25	8136	3584	−55,94
قفصة	145	84	−42,07	22498,8	10688,8	−52,49
توزر	22	24	9,09	7427	1951,64	−73,72
قبلي	75	78	3,8	6338	7912	19,89
إقليم الجنوب	**598**	**357**	**−67,5**	**79136,05**	**46016,73**	**−41,85**

ويبرز الجدول الآتي أنه خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020، شهدت العمليات الاستثمارية بقطاع الفلاحة والصيد البحري عن طريق الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية انخفاضا من حيث العدد (23,4%) ومن حيث حجم الاستثمارات (10,5%) وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

جدول 6: مؤشرات الاستثمار بقطاع الفلاحة والصيد البحري (الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية) خلال الفترة جانفي – أفريل 2019 وجانفي– أفريل 2020

البيانات	الأربعة أشهر الأولى من سنة 2019		الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020	
	العدد	الاستثمار (أ.د)	العدد	الاستثمار (أ.د)
قابس	246	1532	256	1770
مدنين	754	4124	358	2376
تطاوين	46	2472	52	3074
قفصة	68	770	130	998
توزر	23	4830	22	3550
قبلي	118	1178	143	1732
اقليم الجنوب	**1255**	**14906**	**961**	**13500**

2. ديناميكية المؤسسات الاقتصادية الخاصة

تعتمد الأنشطة الإقتصادية بإقليم الجنوب أساسا على إنتاج الزيتون والتمور والخضراوات والباكورات وتربية الماشية والصيد البحري والسياحة بقطبيها الساحلي والصحراوي والصناعات الغذائية والفلاحية وصناعة مواد البناء والخزف التي تمثل في الجملة 63 % من مجموع المؤسّسات الصناعية المنتجة بالجهة والبالغ عددها 392 مؤسّسة ذات 10 مواطن شغل أو أكثر، بالإضافة إلى عدد من المؤسّسات الحرفية والخدماتية الناشطة في مختلف القطاعات على غرار الصناعات التقليدية والمهن الصغرى والخدمات المختلفة.

وتفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولايات الجنوب يبلغ 82078 مؤسسة وهو ما يعادل 11,2 % من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية (735043 مؤسسة).

كما سجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بالإقليم (الرسم البياني التالي) هيمنة القطاع التجاري بـ 36.302 مؤسسة أي ما يعادل 44,2% وقطاع الخدمات بـ 28.755 مؤسسة أي بنسبة 35 % الذي ارتكز خاصة على خدمات النقل وخدمات الفندقة والمطاعم والخدمات الإدارية والاجتماعية.

3. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص

لقد بات من الواضح أن تداعيات انتشار فيروس كورونا السلبية قد امتدت إلى جل القطاعات الاقتصادية بإقليم الجنوب، التي تعتمد بدرجة هامة على النشاط الفلاحي والذي يرتكز بدوره على صادرات خيراته من التمور ومنتوجات الزراعات المحمية والجيوحرارية ومنتجات الصيد البحري وعلى نشاط السياحية الشاطئية والصحراوية والجبلية ونشاط المناجم والفسفاط والصناعات الكيميائية والتحويلية الغذائية ومواد البناء والخزف والأنشطة البترولية.

أ. القطاع الفلاحي

لقد تواصلت الأنشطة الفلاحية بغابات التمور وبالمستغلات الفلاحية السقوية المنتجة للخضروات والزراعات المحمية والجيوحرارية والغلال والمستغلات المطرية وبمناطق الرعي وتربية الماشية.

ففي قطاع التمور انعكست تداعيات وباء الكورونا على سير موسم تصدير التّمور حيث من المتوقع تسجيل تراجعا في الكمّيات المصدرة بـ 20 ألف طن وفي القيمة بـ 150 مليون دينار خلال أشهر أفريل وماي وجوان 2020، علما وأنّه منذ بداية موسم التّصدير وإلى غاية 17 مارس 2020 تمّ تصدير نحو 82 ألف طن مقابل 76 ألف طن مقارنة بنفس الفترة من الموسم الفارط [تم إنتاج حوالي 340 ألف طن من التمور مقابل 289 ألف طن خلال السنة الفارطة وتصدير 120 ألف طن سنة 2019 بقيمة 863 مليون دينار]. كما تأثر قطاع التمور بالنقص الحاصل في اليد العاملة خلال هذه الفترة على مستوى وحدات التحويل نظرا للإجراءات الوقائية والحجر الصحي الشامل على المستوى الوطني. أضف إلى ذلك أن فترة الحجر الصحي الشامل قد أدت إلى اضطراب عمليات تلقيح النخيل بالواحات مما قد يؤثر سلبيا على إنتاج التمور للسنة القادمة.

كما تقلصت الصادرات وبصفة ملموسة خاصة بالنسبة للخضر، على غرار المنتجات المحمية والجيوحرارية بقابس وقبلي وتوزر مثل القرعيات والطماطم والتي تمتد على مساحة 250 هكتار وتنتج حوالي 30 ألف طن منها 82% بجهة قابس حيث تستحوذ بلدان الاتحاد الأوروبي على أكثر من 50% من هذه الصادرات.

كما تأثر قطاع الصيد البحري بالجهة من الجائحة حيث تم تعليق نشاط جميع مراكب الصيد بالجر والصيد بالشباك الدائرة نظرا لطبيعة العمل في فضاء ضيق ومغلق لا يمكن من تفادي العدوى وإلزام مراكب الصيد الساحلي على ألا تتجاوز رحلة الصيد اليوم الواحد من الساعة السادسة إلى الساعة الرابعة بعد الظهر. كما شهد القطاع صعوبة في ترويج المنتوجات البحرية على المستوى الوطني وتصديرا إذ تراجعت صادرات القطاع إلى الاتحاد الأوروبي وتم توقيف شراء المنتوج المعد للتصدير عند الإنزال. وقد أثرت الجائحة على حوالي 15000 عاملا في القطاع بإقليم الجنوب.

أما بخصوص قطاع تربية الماشية والدواجن والمنتجات من الحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض فقد شهدت اضطرابا في التوزيع وارتفاع الأسعار مقارنة بالطاقة الشرائية نتيجة لعدم تمكن المربين من ترويج رؤوس الماشية بسبب غلق أسواق الدواب والحد من التنقلات بين الجهات.

ب. القطاع السياحي

توقفت كل أنشطة القطاع السياحي المتكون من 4633 وحدة ايواء وتنشيط وخدمات سياحية بإقليم الجنوب. وقد نتج عن ذلك إحالة أكثر من 20700 ناشط مشتغل على البطالة الفنية. ويمكن اعتبار أن الموسم السياحي في جهات الإقليم سيشهد تراجعا كبيرا بسبب تفشي الوباء وطنيا وعالميا، كما أن لتطورات الفيروس على مستوى الدول المصدرة للسياحة وإغلاق المجالات الجوية والبحرية للعديد من البلدان التي تعتبر أسواقا سياحية مهمة للبلاد ولاسيما أوروبا، سيكون له أيضا الأثر السلبي وعودة السياح لن تكون بالسرعة المطلوبة وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع مديونية القطاع.

وفي ظل هذه الأزمة الصحية العالمية، يواجه القطاع السياحي صعوبات كبرى لم يشهدها من قبل، وخصوصا على مستوى التوازنات المالية للمؤسسات السياحية، على غرار النزل ووكالات الأسفار والمطاعم السياحية والمؤسسات الحرفية وغيرها، وكذلك على مستوى إمكانية توقف العاملين في القطاع عن العمل في حال تواصل هذه الأزمة.

ت. القطاع الصناعي

لقد كان لهذه الأزمة الصحية تداعيات أيضا على القطاع الصناعي اذ تم غلق جل المؤسسات الصناعية والمقدر عددها بـ 8559 مؤسسة وبطاقة تشغيل تزيد عن 31 ألف موطن شغل وذلك نتيجة اجراءات الحجر الصحي الشامل على غرار وحدات الجبس بمنطقة وادي الغار بولاية تطاوين وقد تم استثناء من الغلق لوحدات الصناعات الكيميائية بقابس. كما تأثرت المؤسسات العاملة في فترة الحجر الصحي الشامل بالنقص الحاصل في اليد العاملة.

ث. قطاع المناجم والطاقة

لقد تم استثناء قطاع مناجم الفسفاط وكل الأنشطة المرتبطة به نظرا لعدم خضوع هذا القطاع للحجر الصحي العام نظرا لحساسيته الاقتصادية الهامة حيث بلغ إنتاج شركة فسفاط قفصة من الفسفاط التجاري خلال الفترة الممتدّة من غرّة جانفي إلى موفى شهر أفريل 2020 نحو 1 مليون و550 ألف طنّ. وقد سجّلت الشركة تحسّنا في حجم إنتاجها من الفسفاط التجاري في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام بلغت نسبته 40% مقارنة مع إنتاج نفس الفترة من العام الماضي 2019. كما بلغت كمّيات الفسفاط التجاري التي قامت شركة فسفاط قفصة بوسقها نحو حرفائها وخاصة المجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية الهندية لصنع الأسمدة بواحد مليون طنّ.

هذا وقد أثرت الجائحة على إنجاز برامج صيانة المغاسل التي تنجزها شركة فسفاط قفصة في أشهر مارس، وأفريل، وماي من كلّ سنة بحكم التقليص من عدد أعوان وإطارات الشركة الذين يعملون بمنشآت استخراج وإنتاج الفسفاط وبورشات الصّيانة والمعدّات إلى حدود 30 بالمائة، في إطار خطط التوقّي من تفشّي فيروس كورونا. علما وأن عدم القيام بأعمال الصيانة سيكون له آثار سلبية على جاهزية مغاسل إنتاج الفسفاط التجاري للفترة المتبقية من السنة الجارية مما يجب العمل على ايجاد الحلول القابلة للتنفيذ عند انتهاء فترة الحجر الصحّي بهدف تأمين جاهزية مقبولة لهذه المغاسل والبالغ عددها 11 مغسلة موزّعة على المتلوي، وكاف الدّور، والمظيلة، وام العرائس والرديف.

أما على مستوى حقول النفط والغاز بإقليم الجنوب ونظرا لتأثير هذه الجائحة على المستوى العالمي على هذا القطاع فقد شهدت تونس تراجع الإنتاج الوطني من النفط الخام بـ 4% خلال الثلاثية الأولى لسنة 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2019 في حين تراجع بـ 11% بالنسبة لإنتاج حقول النفط المتواجدة بإقليم الجنوب وذلك حسب التقرير الخاص بالظرف الطاقي خلال الثلاثية الأولى من 2020، كما تقلص إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 6% خلال نفس الفترة علما وأن حقل نوارة بطاقة إنتاج 2,7 مليون متر مكعب يوميا قد انطلق في الاستغلال في بداية سنة 2020. وقد تمّ تسجيل تعليق أو تأجيل حفر أو صيانة في عدّة آبار مما سينعكس سلبا على الإنتاج خلال الأشهر القادمة.

ج. النقل

شملت تأثيرات الجائحة قطاع خدمات النقل والمتكون من 12494 وحدة حيث توقف جل النشاط وخاصة النقل البحري بقابس وجرجيس والجوي مطاري جربة جرجيس وتوزر باستثناء عودة العالقين. أما في النقل البري فقد تم استثناء سيارات التاكسي والتي اشتغلت بصفة جزئية مما زاد في حدة التداعيات على التزامات القطاع إزاء الضرائب والإيجار المالي والبنوك وحتى على التعهدات العائلية.

ح. المهن الصغرى والخدمات والصناعات التقليدية

شمل تأثير الجائحة كذلك قطاع المهن الصغرى والصناعات التقليدية حيث خلّف الوباء تراكم مخزون غير مسبوق لدى الحرفيين بحكم إلغاء حوالي 50 صالونا خلال شهري مارس وأفريل، وهي الفترة التي تعرف خلالها المبيعات ارتفاعا هاما حيث أن إلغاء تنظيم التظاهرات والمهرجانات التي كانت تنظم في عطلة الربيع من كل سنة جعل من الصعب على الحرفيين تسويق منتوجاتهم باعتبار أن التظاهرات تعد المسلك الأكثر إستراتيجية للترويج بالنسبة لهم.

كما تأثر قطاع رياض الأطفال والمحاضن والمقاهي من هذه الجائحة.

خ. التجارة

أما القطاع التجاري، والذي يهيمن على 44,2% من النسيج الاقتصادي بالجنوب بـ 36302 مؤسسة و49600 ناشط مشتغل، فقد تأثر هو أيضا بالجائحة باستثناء تجارة المواد الغذائية بالتفصيل والجملة والمغازات الكبرى وتجارة الخضر والغلال والصيدليات وغيرها مما له علاقة بإعاشة المواطنين.

IV. تأثير جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي

لقد أثر الحجر الصحي الشامل على الوضع الاجتماعي بجهات إقليم الجنوب بالرغم من الإجراءات العاجلة والإستراتيجية التي اتخذتها الحكومة للحد من التدهور المعيشي للمواطنين، حيث انعكس وباء كورونا على المستوى المعيشي لمختلف الشرائح الاجتماعية وهو ما جعل الدولة تتخذ عديد الإجراءات الاجتماعية للتخفيف من وطأة هذه الجائحة والمتمثلة في:

- تمتيع 50571 عائلة معوزة بمساعدة نقدية استثنائية بقيمة 50 دينار كإجراء إضافي للمنحة القارة والمقدّرة بـ 180 دينار،
- انتفاع 83271 عائلة محدودة الدخل ومنتفعة ببطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة بمنحة 200 دينار لكل عائلة،
- الموافقة على صرف مساعدات اجتماعية إضافية إلى حوالي 79859 عائلة،

كما تأثرت عدة شرائح أخرى من جائحة كورونا وخاصة أرباب العائلات الذي يشتغلون في القطاع الخاص الغير المنظم والقطاع الموازي والقطاعات التي توقفت كليا عن النشاط كالبناء والأشغال العامة (81983 موطن شغل) والسياحة والمطاعم (20697 موطن شغل) وخدمات النقل (21815 موطن شغل) وخدمات التصليح (16116 موطن شغل) وحوالي 15000 من التجار الذين تم استثنائهم من العمل ودون اعتبار خدمات رياض الأطفال والمقاهي والبائعين المتجولين وتجار الملابس المستعملة مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان المتأثرين بصفة مباشرة من الجائحة إلى حوالي 460 ألف ساكن.

كما طال تأثير جائحة كورونا التحويلات البريدية الواردة من الخارج عن طريق أبناء تونس العاملين بالخارج إذ شهدت انخفاضا عددا وقيمة علما وأن عدد الحوالات كانت في حدود 200 ألف حوالة وبقيمة حوالي 192 مليون دينار سنة 2019.

وفي إطار سعي اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي بولايات الإقليم لمعاضدة مجهودات الدولة في مجابهة فيروس كورونا المستجد وبالتنسيق المباشر مع السلط الجهوية والإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية، قامت هذه اللجان بتوزيع حوالي 30 ألف طرد على مستحقيها.

V. المقترحات

تتمثل المقترحات في:

- إعادة ضبط القطاعات الإستراتيجية مع إعطاء أولوية للمجالات التي تهم الغذاء والصحة والبيئة والطاقة والبحث العلمي والابتكار والأمن بهدف دعم الاكتفاء الذاتي والاستقلال الوطني،
- إعادة النظر في النموذج الاقتصادي الحالي وضبط برنامج لإعادة هيكلة وإنعاش الاقتصاد الوطني،
- إرساء مقاربة جديدة في مجال التعاون الدولي وتحديد مجالات التعاون ذات الأولوية مع دعوة المانحين لدعم جهود الاندماج الاجتماعي لفائدة الشباب عبر مساعدتهم لإحداث مشاريع خاصة،
- ضبط رؤية إستراتيجية في إعداد المخطط القادم تتلاءم مع متطلبات المرحلة من إنعاش وهيكلة اقتصادية واجتماعية مع إعادة ترتيب أولويات المشاريع التي لم تنجز في إطار المخطط الجهوي 2016- 2020،
- السعي لإعادة التموقع والاستفادة من إمكانية تحويل بعض الصناعات من الصين إلى منطقة المتوسط وتحويل تونس إلى قطب صحي وما يمكن أن ينجر عنه بروز قطاعات إستراتيجية جديدة،
- تطوير الصناعات الصيدلانية والنسيج والتجديد في المجال الصناعي والصحي ودعم وتطوير قدرات الموارد البشرية المرتبطة بهذه القطاعات على المدى المتوسط،
- إعادة النظر في الخارطة الصحية الوطنية وبعث منشآت جامعية واستشفائية بإقليم الجنوب على المدى المتوسط والبعيد،
- تعميم مشاريع الرقمنة لدفع النمو واستغلال الفرص التي تتيحها في مجال التجديد والانطلاق في انجاز برامج المدن الذكية والعمل على تحديث الإدارة ودعم التحول الرقمي بما يقلل من الاتصال المباشر ويدعم إسداء الخدمات عن بعد،
- التشجيع على حسن التصرف في الموارد المائية ودعم منشآت التعبئة وإحداث محطات جديدة لتحلية المياه على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

- مزيد دعم المشاريع البيئية المرتبطة بالتصرف في النفايات والحد من التغيرات المناخية لما لها من انعكاسات على الانتاج الفلاحي والتوازن البيئي والصحي وذلك على المدى القصير والمتوسط والبعيد،
- الإسراع بإيجاد حل نهائي لمشكلة النفايات بجزيرة جربة وذلك بإنجاز المشروع النموذجي للتصرف في النفايات على المدى القصير،
- مزيد دعم البلديات بالتجهيزات والإمكانيات الضرورية للعناية بالبيئة والمحيط وذلك على المدى القصير والمتوسط،
- مزيد دعم صغار الفلاحين والعاملين بقطاع الصيد البحري على المدى القصير،
- تشجيع الفلاحين على استغلال وتثمين نتائج البحث العلمي بالمناطق الجافة على المدى المتوسط والبعيد،
- مزيد دعم مشاريع التحويل الأولي للمنتوجات الفلاحية البرية منها والبحرية على المدى القصير والمتوسط والبعيد،
- البحث عن أسواق جديدة للمنتوجات الفلاحية (التمور، الرمان، الباكورات...) على المدى القصير (بلدان المغرب العربي، الخليج وافريقيا)،
- دعم الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطاقة المتجددة وذلك بـ:
  - ✓ الإسراع بالمصادقة على اللزمات لإنجاز محطات للطاقة البديلة (قفصة، توزر وتطاوين) على المدى القصير وفي مرحلة ثانية تعميم هذه المشاريع بالإقليم على المدى المتوسط،
  - ✓ مزيد دعم مشاريع استعمال الطاقة الشمسية الكهروضوئية في الفلاحة والصناعة،
  - ✓ دعم البلديات لتطوير مساهمتها في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية من حيث الانتقال الطاقي،
- دعم السياحة الداخلية على المدى القصير بإبرام عقود بين أصحاب النزل ووداديات الموظفين والتي من شأنها التقليص من الأضرار الناتجة عن إلغاء الحجوزات الخارجية مع دعم تنويع المنتوج والسياحة البديلة على المدى المتوسط والبعيد،
- تبسيط الإجراءات القانونية قصد تمكين المؤسسات من تغيير نشاطها بصفة مؤقتة استجابة لمتطلبات المرحلة مع تسريع صرف المنح المسندة في كل المجالات (التأهيل، الاستثمار، التجديد...)،
- تأجيل دفع مساهمات صندوق الضمان الاجتماعي للثلاثي الحالي،
- تأجيل سداد الأقساط الشهرية من القروض البنكية والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر،

- المصادقة على التمويل التشاركي وحث الصناديق الاستثمارية على المساهمة المالية لإعادة هيكلة الشركات والمؤسسات المتضررة،
- إقرار برنامج دعم خصوصي للمؤسسات الأكثر تضررا من جائحة كورونا ولا سيما الناشطة في المجالات التالية:
  - ✓ السياحة والصناعات التقليدية،
  - ✓ تنشيط الأطفال (رياض الأطفال والمحاضن المدرسية)،
  - ✓ مؤسسات التكوين المهني الخاص،
  - ✓ المؤسسات التعليمية الخاصة.
- تفعيل إجراءات حماية المواطنين بمواصلة المساعدات الاجتماعية للعائلات محدودة الدخل والمعوزة وإضافة منتفعين جدد لهذه المساعدات وتأمين شريحة الناشطين المشتغلين في القطاع الخاص غير المؤمن والقطاع غير المنظم،
- تحويل اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية لتحسين ظروف عيش المواطنين وتوفير موارد الرزق.

الملحق

ولاية تطاوين

I. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع العام

1. متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

يبلغ العدد الجملي للمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2020 وما قبلها بولاية تطاوين والتي هي في مرحلة الانجاز وتوقف تنفيذها أثناء الحجر الصحي الشامل 108 مشروعا بكلفة جملية قدرها 202,7 مليون دينار. كما تم تأجيل النظر في ملفات المشاريع التي في مرحلة طلب العروض والمقدر عددها بـ 35 مشروعا ومن أهمها:

- تهذيب الطريق المحلية 1012 الرابط بين ط م 994 الزهرة على طول 14 كلم بكلفة 10630 أ د،
- صيانة شبكات وتجهيزات قسط السوائل والتكييف المركزي بالمستشفى الجهوي بكلفة 280أ د،
- إحداث منطقة سقوية بالوديات بالبئر الاحمر بكلفة 630 أ د،
- احداث مضمار اصطناعي بكلفة 2500 أ د،
- توسيع وتهيئة شبكة التطهير بكل من تطاوين وغمراسن بكلفة 1200 أ.د،

أما المشاريع التي في مرحلة الدراسة والبالغ عددها 32 مشروعا، فقد تأثرت هي الأخرى بالجائحة حيث شهدت بطئا في تقدم إنجاز دراستها.

2. أداء القطاع الصحي

أظهرت أزمة كورونا حجم التفاوت بين الجهات في الخدمات الصحة والبنية الأساسية الصحية فولاية تطاوين من بين الولايات التي تعاني من نقص الإمكانيات اللوجستية والمادية والبشرية لمجابهة انتشار هذا الوباء إذ تفتقر المؤسسات الصحية بالجهة لطب الاختصاص وللتجهيزات اللازمة على غرار سيارات الإسعاف نظرا للتباعد الجغرافي بين المناطق. كما أن مجمع الصحة الاساسية بتطاوين لم يدخل بعد حيز الاستغلال في انتظار توفير التجهيزات الضرورية وهو ما يستدعي اعطاء اولوية في المرحلة المقبلة لهذا القطاع من خلال إحكام تنفيذ المشاريع التي تمت برمجتها في المخطط التنموي 2016-2020 ولم ينطلق بعد إنجازها والمتمثلة في **تأهيل المستشفى الجهوي عبر انجاز المخطط المديري وتطوير** المستشفى المحلي بغمراسن الى مستشفى جهوي صنف ب مع احداث قسم طب الأطفال واحداث مستشفى محلي بالبئر الأحمر واحداث قطب جامعي اقليمي في طب النساء والأطفال.

II. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص

1. نوايا الاستثمار (تصاريح الاستثمار)

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في قطاع الصناعات المعملية خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2020، 10 مشاريع بحجم استثمارات قدرت بـ 935 ألف دينار مع إحداث 22 موطن شغل مقابل 16 مشروعا مصرحا به خلال نفس الفترة من سنة 2019 بحجم جملي للاستثمار 14,2 مليون دينار و126 موطن شغل. وقد شهدت عمليات التصاريح بالاستثمار في القطاع الصناعي تراجعا قدر بـ 24,3% عددا و47,6% استثمارا وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

شهدت المشاريع الفلاحية المصرح بها لدى مصالح وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، تراجعا بـ 25% من حيث العدد (من 60 مشروعا إلى 45 مشروعا)، 56% من حيث حجم الاستثمار (من 8136 أد إلى 3584 أد) و78% من حيث مواطن الشغل (من 213 موطن شغل إلى 47 موطن شغل).

شهدت العمليات الاستثمارية بقطاع الفلاحة عبر الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية، خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، ارتفاعا بـ 13% من حيث العدد (من 46 مشروعا إلى 52 مشروعا) ومواطن الشغل (من 92 موطن شغل إلى 104 موطن شغل) وبـ 23% من حيث حجم الاستثمارات (من 2472 أد إلى 3047 أد).

2. المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة والمتضررة بالجائحة

أ- ديناميكية المؤسسات الاقتصادية الخاصة

يرتكز اقتصاد الولاية أساسا على القطاع الفلاحي بحكم التقاليد الموروثة مع التوجه تدريجيا نحو الزراعات السقوية حيث توفر الجهة 8000 طن من زيت الزيتون، 10350 طن من الخضروات، 32850 طن من الحبوب و2392 طن من اللحوم الحمراء تربية الماشية حسب الطريقة الانتشارية.

ويتكون النسيج الصناعي من 16 مؤسسة صناعية مشغلة لـ 10 مواطن شغل أو أكثر تتركز خاصة في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 50%، قطاع مواد البناء والخزف والبلور بنسبة 25% وقطاع الصناعات المعدنية بنسبة 19 .%

وتعتبر الولاية وجهة للسياحة الصحراوية والسياحة البديلة حيث تعد 10 وحدات فندقية وإقامات بطاقة إيواء 554 سريرا، مركز تنشيط وترفيه، 2 مطعم سياحية و12 وكالة أسفار سياحية.

تفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية تطاوين يبلغ 7329 مؤسسة وهو ما يعادل حوالي 9% من مجموع المؤسسات الخاصة بإقليم الجنوب والبالغ عددها 82078 مؤسسة و1% من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية (735043 مؤسسة).

كما سجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بولاية تطاوين (الرسم البياني التالي) هيمنة القطاع التجاري بـ 3155 مؤسسة أي ما يعادل 43% وقطاع الخدمات بـ 2378 مؤسسة أي بنسبة تفوق32% ويرتكز قطاع التجارة على التجارة بالتفصيل وخاصة المواد الغذائية.

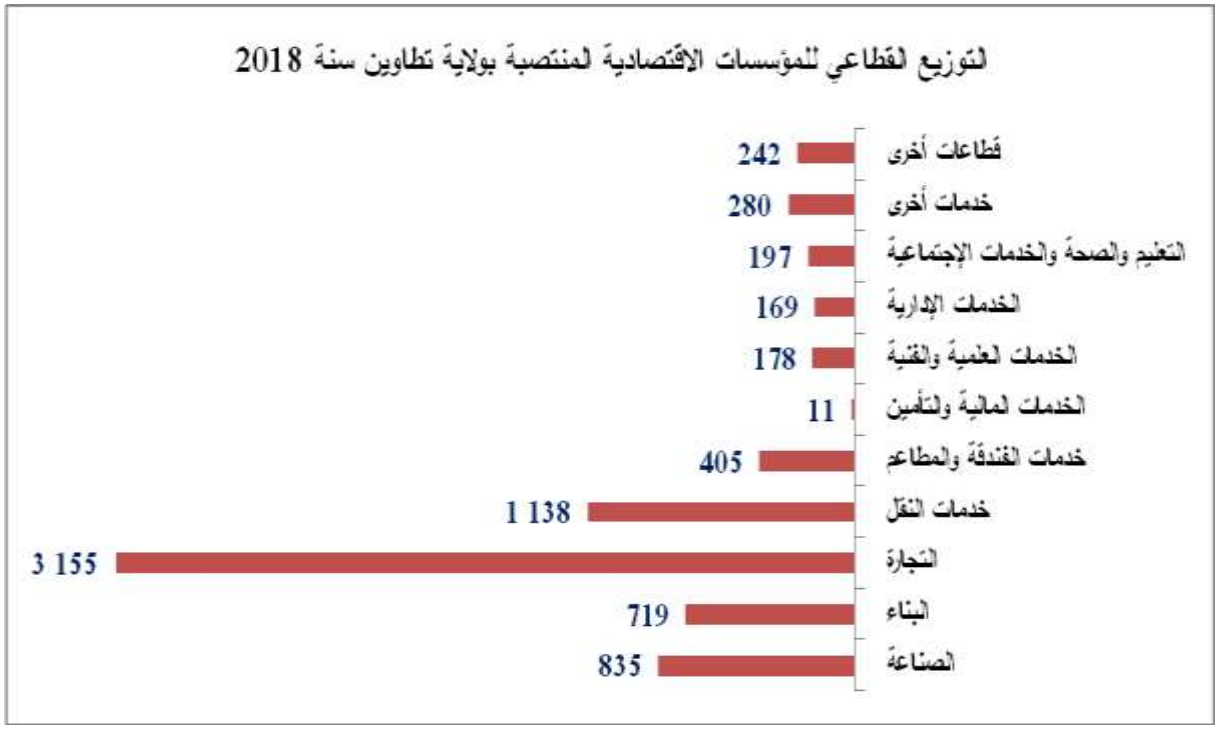

ب- تأثير الجائحة على المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجهة

شملت التأثيرات السلبية القطاعات التالية:

- **القطاع الفلاحي:** يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات بالجهة ويرتكز خاصة على تربية الماشية والإنتاج النباتي وقد تأثر نسبيا من جائحة كورونا إذ سجلت الجهة نقصا في التزود بالأعلاف الخشنة وبمادتي الشعير والسداري. كما كان لهذه الازمة تداعيات على الانتاج الفلاحي وعدم تمكن الفلاحين من تسويق منتجاتهم خاصة منها بعض الغلال البدرية كالخوخ والمشمش

حيث منعت اجراءات الحجر الصحي الشامل الفلاحين من التنقل لبيع هذه المنتجات في المدن المجاورة.

- **القطاع الصناعي:** إن وباء الكورونا كان له انعكاسات سلبية على النشاط الصناعي بالجهة اذ تمّ غلق جميع الوحدات الصناعية المنتصبة نتيجة اجراءات الحجر الصحي الشامل على غرار وحدات الجبس بمنطقة وادي الغار. كما توقفت الإجراءات الادارية الخاصة بانجاز وحدة الاسمنت بالجهة والذي كان مبرمجا الانطلاق في الأشغال خلال شهر مارس 2020.

باعتبار ولاية تطاوين من أهم الجهات المنتجة للنفط والغاز بالبلاد التونسية، ونظرا لتأثير هذه الجائحة على المستوى العالمي على هذا القطاع فقد شهدت تونس تراجع الإنتاج الوطني من النفط الخام بـ 4% خلال الثلاثية الأولى لسنة 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2019 حسب التقرير الخاص بالظرف الطاقي خلال الثلاثية الأولى من 2020. كما تقلص إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 6% خلال نفس الفترة. وقد تمّ تسجيل تعليق أو تأجيل حفر أو صيانة في عدّة آبار مما سينعكس سلبا على الإنتاج خلال الأشهر القادمة. مع العلم وأن حقل نوارة بطاقة إنتاج 2,7 مليون متر مكعب يوميا قد دخل حيز الاستغلال في بداية سنة 2020.

- **القطاع السياحي:** يعتبر القطاع السياحي من أهمّ القطاعات المتضررة من هذه الجائحة حيث أغلقت مختلف الوحدات السياحية بالجهة والبالغ عددها 10 بالإضافة إلى توقف نشاط 12 وكالة أسفار و2 مطاعم سياحية وبالتالي فان جميع العاملين في هذا القطاع أصبحوا مهددين بالتسريح القسري وهو ما سيفاقم من تردي أوضاعهم المعيشية.

- **قطاع الصناعات التقليدية والمهن الصغرى والخدمات:** سجل قطاع الصناعات التقليدية ركودا كبيرا نتيجة لهذه الجائحة ولارتباطه الوثيق بقطاع السياحة اذ ينشط في هذا المجال بولاية تطاوين أكثر من 160 حرفي توقف نشاطهم وأصبحوا عاطلين عن العمل ولا مورد رزق لهم فقد تم غلق جميع محلاتهم سواء في القرى الحرفية أو في سوق الصناعات التقليدية. كما تضررت أكثر من 280 مؤسسة في المهن الصغرى بالإضافة إلى قطاع الخدمات ومن بين المؤسسات الأكثر تضررا نجد مؤسسات رياض الأطفال والبالغ عددهم 18 روضة والمحاضن المدرسية وعددها 9 محاضن هذا إضافة إلى ما خلّفه تعليق الدروس من غلق مؤسسات التعليم الخاص اذ تعدّ الجهة عدد2 مدارسة ابتدائية خاصة وكذلك مراكز التكوين المهني الخاص وعددهم 13 مركزا.

III. تأثير جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي

تعدّ ولاية تطاوين 5600 عائلة معوزة منتفعة ببطاقة العلاج المجاني ولا يتوفر لديها دخل قار تمتعت بمساعدة نقدية استثنائية بقيمة 50 دينار كإجراء إضافي للمنحة القارة والمقدّرة بـ 180 دينار.

كما انتفعت 6500 عائلة محدودة الدخل ومنتفعة ببطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة بمنحة 200 دينار لكل عائلة. كما تقدّم حوالي 12500 شخص بمطلب للانتفاع بمنحة المساعدة الاجتماعية والمقدّرة بـ 200 دينار تمّ قبول حوالي 4700 مطلب. وتجدر الإشارة إلى تدخلات اللجنة الجهوية للتضامن الاجتماعي حيث تم تقديم مساعدات عينية لحوالي 5 آلاف عائلة عن طريق الاتحاد التونسي للتضامن.

ولاية مدنين

I. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع العام

1. متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

يبلغ العدد الجملي للمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2020 وما قبلها بولاية مدنين والتي هي في مرحلة الانجاز وتوقف تنفيذها أثناء الحجر الصحي الشامل 165 مشروعا بكلفة جملية قدرها 377 مليون دينار. كما تم تأجيل المشاريع التي في مرحلة فرز طلب العروض والمقدر عددها بـ 61 مشروعا وبكلفة 219 مليون دينار. أما المشاريع التي في مرحلة الدراسة والبالغ عددها 126 مشروعا، فقد تأثرت هي الأخرى بالجائحة حيث شهدت بطئا في تقدم إنجازها.

وإضافة إلى توقف الأشغال وتأثيرها على نسق تنفيذ المشاريع العمومية، فإن الجائحة أثرت أيضا على قطاع البناء والأشغال العمومية حيث يساهم هذا القطاع في تشغيل 23,5% من الناشطين المشتغلين بالولاية أي حوالي 30 ألف موطن شغل كما أنه يمس العديد من المهن الأخرى والمتدخلين غير أن تفعيل الحجر الصحي العام وحماية الرأس المال البشري ومكافحة عدوى الانتشار يظل الأهم.

وتفيد نتائج متابعة المشاريع التي بصدد الانجاز والمتضررة من جائحة كورونا أهمية مشاريع قطاع الطرقات والجسور المتضررة من حيث الكلفة والعدد (21 مشروعا بكلفة 91 مليون دينار) تليه مشاريع الفلاحة والصيد البحري (16 مشروعا بكلفة 74 مليون دينار) والصحة (19 مشروعا بكلفة 50 مليون دينار) فالماء الصالح للشرب (3 مشاريع بكلفة 50 مليون دينار).

أما المشاريع التي تم تأجيل نتائج فرز عروضها فهي كالآتي:

- تعبيد طرقات ضمن برنامج التنمية المندمجة: 4 أقساط بكل من بنقردان وأجيم وميدون ومدنين الجنوبية،
- إتمام المحكمة العقارية بمدنين،
- تهيئة مدخل قلالة،
- تهيئة المركب الشبابي بمدنين.

في حين تمثلت الصفقات التي تمّ التمديد في آجالها في:

- تطهير المنطقة الصناعية بحومة السوق،

- بناء دائرة العمل الاقتصادي بمركز الولاية،
- تعبيد طرقات ضمن مشاريع التنمية المندمجة بجرجيس،
- مجمع المالية جرجيس،
- معهد شماخ،
- مركز حرس المقيسم،
- توسعة المحكمة الابتدائية بمدنين،
- مركز حرس المحيجرة،
- بناء القاعة المغطاة ببنقردان،
- المركب الثقافي بميدون.

2. أداء القطاع الصحي

نظرا للبنية التحتية الصحية الضعيفة بالجهة، حيث تعد الجهة 781 سريرا منها 10 أسرة إنعاش و20 سريرا يوفر الأكسيجين والتي تعتبر ضرورية لمواجهة انتشار الجائحة مما جعل ولاية مدنين أكثر عرضة للخطر. كما أن نقص طب الاختصاص وضعف الموارد البشرية وخاصة من الإطار الشبه الطبي أثر على حسن تسيير الأزمة. ولكن التدابير المالية والإجراءات الحكومية ومجهودات السلطة الجهوية والمحلية والتآزر والمد التضامني من مختلف فعاليات المجتمع المدني ساهم في الحد من التأثيرات السلبية للأزمة.

II. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص

1. نوايا الاستثمار

بلغ عدد المشاريع الصناعية المصرح بها في قطاع الصناعات المعملية خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2020 ثمانية وعشرون (28) مشروعا بحجم استثمارات قدرت بـ 12 مليون دينار مع إحداث 210 موطن شغل مقابل سبعة وثلاثون (37) مشروعا مصرحا به سنة 2019 بحجم جملي للاستثمار 23 مليون دينار و286 موطن شغل. ويتبيّن من خلال المعطيات المتوفرة، التراجع الذي شهده التصريح بالاستثمار في القطاع الصناعي والمقدر بـ 24,3% عددا و45,1% استثمارا وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2020 مائة وخمسة وخمسون (155) مشروعا بحجم استثمارات قدرت بـ 6,6 مليون دينار و222 موطن شغل مقابل مائتان وخمسة وعشرون (225) مشروعا بحجم جملي للاستثمار 28,7 مليون دينار و510 موطن شغل خلال نفس الفترة من سنة 2019.

وقد شهد القطاع خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 تراجعا من حيث عدد المشاريع (31%) ومن حيث حجم الاستثمار (76,9%) ومن حيث عدد مواطن الشغل المحدثة (56,4%) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

شهدت المشاريع الفلاحية المصرح بها خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 لدى مصالح وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية تراجعا من حيث العدد بـ 46,3% (من 136 مشروعا إلى 73 مشروعا) ومن حيث حجم الاستثمار بـ 24,3% (من 13605 أد إلى 10287 أد). في حين سجلت المشاريع المصادق عليها تراجعا بـ 56,9% عددا (من 72 مشروعا إلى 31 مشروعا) و67,6% استثمارا (من 6479 أد إلى 2095 أد) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وتعود أسباب هذا التراجع إلى تداعيات جائحة كورونا حيث ساهم الحجر الصحي الشامل وعدم التنقل في هذا التراجع.

كما شهدت العمليات الاستثمارية بقطاع الفلاحة والصيد البحري عن طريق الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية، خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020، تراجعا من حيث العدد بـ 52,5% (من 754 مشروعا إلى 358 مشروعا) ومن حيث حجم الاستثمارات بـ 42,3% (من 4124 أد إلى 2376 أد) ومن حيث جملة المنح المرصودة بـ 43,9% (من 1995 أد إلى 1119 أد) وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

2. المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة والمتضررة بالجائحة

أ. ديناميكية المؤسسات الخاصة بالجهة

يتشكل النسيج الإنتاجي بولاية مدنين من إنتاج الزيتون [5 مليون أصل زيتون بمعدل إنتاج 70 ألف طن من الزيتون سنويا تقوم بتحويله حوالي 157 معصرة موزعة على كافة معتمديات الولاية] وتربية الماشية [510 ألف رأس من الأغنام والماعز و19 ألف رأس من الإبل بطاقة إنتاج حوالي 8 ألف طن من اللحوم الحمراء سنويا] والصيد البحري [2819 مركب صيد توفر سنويا قرابة 18 ألف طنا من المنتوجات البحرية المختلفة أي 15 **%** من المنتوج الوطني] والسياحة [134 وحدة فندقية بطاقة إيواء تناهز 50 ألف سريرا وأكثر من واحد مليون وافد سياحي و7 مليون ليلة مقضاة في السنة] والصناعات الغذائية وصناعة مواد

البناء والخزف [89% من العدد الجملي للمؤسّسات الصناعية المنتصبة بالجهة والبالغ عددها 84 مؤسّسة تشغل 10 مواطن شغل فما أكثر] والصناعات التقليدية والخدمات والتجارة بصنفيها المقنن والموازي.

وتفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية مدنين يبلغ 30 ألف مؤسسة وهو ما يمثل 36,5 % من مجموع المؤسسات الخاصة بإقليم الجنوب والبالغ عددها 82078 مؤسسة و4% من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية (735043 مؤسسة). كما سجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بولاية مدنين (الرسم البياني عدد 1) هيمنة القطاع التجاري بـ 12706 مؤسسة أي ما يعادل 42,4% وقطاع الخدمات بـ 11498 مؤسسة أي بنسبة 38,4%.

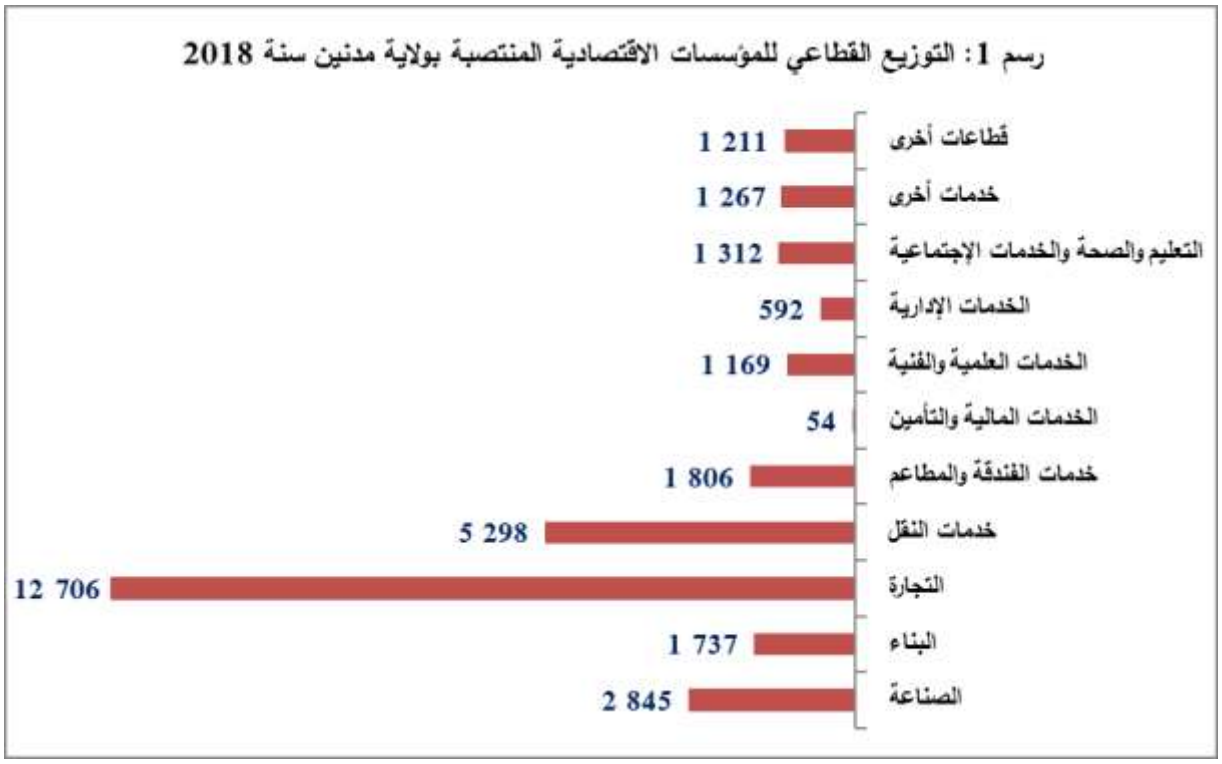

ب. تأثير الجائحة على المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجهة

لقد كان لهذه الأزمة الصحية تداعيات على القطاع الصناعي والمقدر عددها بـ 2845 مؤسسة حيث بقيت 17 مؤسسة تنشط تحصلت على ترخيص والمتعلقة بقطاع الصناعات الغذائية. كما شملت التأثيرات السلبية مؤسسات تحويل وتكييف منتوجات الصيد البحري (حوالي 12 مؤسسة) بحكم توقف التصدير إلى البلدان الاوروبية والاضطراب الحاصل في توفير المنتوجات البحرية بحكم تأثر قطاع الصيد البحري بالجهة من الجائحة وخاصة أصحاب مراكب الصيد البحري المشغلة لأكثر من ثلاث بحارة حيث تم منعهم من العمل خوفا من تفشي العدوى لهذا الوباء. مع الإشارة إلى أن المؤسسات التي تواصل نشاطها انخفض رقم معاملاتها ومبيعاتها.

وتوقفت كل أنشطة القطاع السياحي المتكون من 1806 وحدة ايواء وتنشيط وخدمات سياحية. وقد نتج عن ذلك إحالة أكثر من 19936 ناشط مشتغل على البطالة الفنية. كما يمكن اعتبار أن الموسم السياحي في الجهة سيشهد تراجعا كبيرا بسبب تفشي الوباء بجزيرة جربة وبسبب تطورات الفيروس على مستوى الدول المصدرة للسياحة وإغلاق المجالات الجوية والبحرية للعديد من البلدان التي تعتبر أسواقاً سياحية مهمة للبلاد، ولا سيما أوروبا، وعودة السياح لن تكون بالسرعة المطلوبة وهذا سيفاقم مديونية القطاع.

كما شملت تأثيرات الجائحة قطاع خدمات النقل والمتكون من 5298 وحدة حيث توقف جل النشاط وخاصة النقل البحري والجوي باستثناء النقل البري وبالتحديد سيارات التاكسي والتي اشتغلت بصفة جزئية مما زاد في حدة التداعيات على التزامات القطاع إزاء الضرائب والإيجار المالي والبنوك وحتى على التعهدات العائلية.

وبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي يساهم في تشغيل 23,5% من الناشطين المشتغلين بالولاية أي حوالي 30 ألف موطن شغل فقد توقف نشاط كل المؤسسات والبالغ عددها 1737 مؤسسة دون اعتبار العديد من المهن الأخرى والمتدخلين في القطاع وكانت التأثيرات سلبية على الالتزامات والتعهدات المالية لهذه المقاولات إزاء المزودين.

كما شمل تأثير الجائحة قطاع المهن الصغرى والصناعات التقليدية حيث خلّف الوباء تراكم مخزون غير مسبوّق لدى الحرفيين بحكم إلغاء حوالي 50 صالونا خلال شهري مارس وأفريل، وهي الفترة التي تعرف خلالها المبيعات ارتفاعا هاما حيث أن إلغاء تنظيم التظاهرات والمهرجانات التي كانت تنظم في عطلة الربيع من كل سنة جعل من الصعب على الحرفيين تسويق منتوجاتهم باعتبار أن التظاهرات تعد المسلك الأكثر إستراتيجية للترويج بالنسبة لهم.

كما تأثر قطاع رياض الأطفال والمحاضن والمقاهي من هذه الجائحة.

أما القطاع التجاري والذي يهيمن على 42,4% من النسيج الاقتصادي بالجهة بـ 12706 مؤسسة و22412 ناشط مشتغل فقد تأثر هو أيضا بالجائحة باستثناء تجارة المواد الغذائية بالتفصيل والجملة والمغازات الكبرى وتجارة الخضر والغلال والصيدليات وغيرها مما له علاقة بإعاشة المواطنين.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد تواصلت الأنشطة بالمستغلات الفلاحية السقوية المنتجة للخضروات والغلال والمستغلات المطرية إلا أن قطاع تربية الماشية شهد عدم تمكن المربين من ترويج رؤوس الماشية بحكم غلق أسواق الدواب والحد من التنقلات مما نتج عنه ارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء.

كما تأثر قطاع الصيد البحري بالجهة من الجائحة وخاصة أصحاب مراكب الصيد البحري المشغلة لأكثر من ثلاث بحارة حيث تم منعهم من العمل خوفا من تفشي العدوى لهذا الوباء، كما شهد القطاع صعوبة في ترويج المنتوجات البحرية بحكم انعدام التنقل بين معتمديات الولاية وخارجها وإعلان جزيرة جربة منطقة موبوءة مما أثر على حوالي 9000 عامل في القطاع.

كما شهدت الجهة ارتفاعا في أسعار أغلب المواد الاستهلاكية وخاصة الخضر والغلال في علاقة مع تزايد الطلب وارتباط الجهة بالتزويد من مناطق أخرى بالجمهورية التونسية وخاصة في اللحوم البيضاء والخضر والغلال والبيض واضطراب مسالك التوزيع واعتماد التخزين المفرط نظرا لإقرار الحجر الصحي الشامل. وهذا بالرغم من مجهود السلطة الجهوية والمحلية والإدارة الجهوية للتجارة لمراقبة مسالك التوزيع والدفع نحو تزويد جزيرة جربة بحكم العزل.

III.تأثير جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي

تعدّ ولاية مدنين 9028 عائلة معوزة منتفعة ببطاقة العلاج المجاني ولا يتوفر لديها دخل قار تمتعت بمساعدة نقدية استثنائية بقيمة 50 دينار كإجراء إضافي للمنحة القارة والمقدّرة بـ 180 دينار. كما انتفعت 21000 عائلة محدودة الدخل ومنتفعة ببطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة بمنحة 200 دينار لكل عائلة. كما تم قبول حوالي 8000 شخص تقدم بمطلب للانتفاع بمنحة المساعدة الاجتماعية والمقدّرة بـ 200 دينار.

كما قدمت اللجنة الجهوية للتضامن الاجتماعي 7000 مساعدة عينية للحد من تداعيات الأزمة الصحية على العائلات المعوزة واضافة 400 مساعدة إلى جزيرة جربة وحوالي 65 مساعدة لفائدة اللاجئين المتواجدين بالجهة.

هذا دون اعتبار الإعانات التي ستصرف لأصحاب الباتيندات والعملة المنتمين إلى مؤسسات اقتصادية توقف نشاطها بسبب الحجر الصحي.

ولاية قابس

VI. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع العام

1. متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

يبلغ العدد الجملي للمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2020 وما قبلها بولاية قابس والتي هي في مرحلة الانجاز وتوقف تنفيذها أثناء الحجر الصحي الشامل 400 مشروعا بكلفة جملية قدرها 601 مليون دينار باستثناء بعض المشاريع التي تم الانتهاء من انجازها قبل تفعيل الحجر الصحي العام خلال الثلاثية الأولى من سنة 2020.

كما تم تأجيل نتائج فرز العروض وتمديد الصفقات للمشاريع التي في مرحلة طلب العروض والمقدر عددها بـ 66 مشروعا على غرار مشروع تعويض المستشفى المحلي بمطماطة الجديدة بكلفة 3506 أد ومشروع بناء محطة نقل بري جديدة بقابس بكلفة 2200 أد. كما أنه تم تأجيل الصفقات للمشاريع العمومية مثل مشروع اقتناء 3000 عداد لفائدة إقليم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقابس بكلفة 1,5 مليون دينار.

أما المشاريع التي في مرحلة الدراسة والبالغ عددها 261 مشروعا، فقد تأثرت هي الأخرى بالجائحة حيث شهدت بطئا في تقدم إنجازها.

ويبرز الجدول التالي القطاعات المتضررة من الجائحة وقائمة لأهم المشاريع العمومية التي بصدد الإنجاز وتوقفت أو تم تأجيلها أثناء الحجر الصحي الشامل.

جدول 1: أهم المشاريع العمومية الكبرى حسب القطاع التي بصدد الإنجاز وتوقف تنفيذها أو تم تأجيلها أثناء الحجر الصحي الشامل

القطاع	المشروع	الكلفة (أ.د)	نسبة الإنجاز %	الملاحظات
الماء الصالح للشراب	انشاء محطة التحلية بالزارات	302000	15%	توقف الانجاز
المالية	بناء قصر المالية بقابس	7000	3%	توقف الانجاز
الشباب والرياضة	بناء مسبح مغطى بقابس	5688	75%	توقف الانجاز
الشباب والرياضة	بناء قاعة رياضات فردية بالحامة	2523	10%	توقف الانجاز

الشباب والرياضة	تأهيل مركز التخييم والصطياف بالزارات	2140	86%	توقف الانجاز
الصحة	توسيع وتطوير المستشفى المحلي بمارث إلى مستشفى جهوي	5500	45%	توقف الانجاز
الصحة	تهيئة اسس وتجهيزات المستشفى الجهوي بقابس	11000	65%	توقف الانجاز
التجهيز	تثنية الطريق الوطنية رقم 16 الحامة قابس	50000	65%	توقف الانجاز

2. أداء القطاع الصحي

يعاني القطاع الصحي بولاية قابس من نقص في التجهيزات والأسرة وخاصة المجهزة بأجهزة الإنعاش. ونظرا لعدم توفر مخبر طبي مجهز للقيام بالتحاليل حول الإصابة بالفيروس، فقد واجه الإطار الطبي مشكل إرسال التحاليل إلى المخبر المركزي بالعاصمة وبجهات أخرى حيث وصلت مدة انتظار الحصول على العينات إلى 03 أيام وهو ما أربك العمل المتواصل للإطار الطبي. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تركيز "وحدة استعجالي خاصة بمرضى الكورونا" بالمستشفى الجهوي بقابس بصفة مبكرة (في شكل هبة من الشركة التونسية للصناعات الكيميائية) وهو ما ساهم في الحفاظ على استقرار الوضع الوبائي وعدم تسجيل إصابات لدى الإطار الطبي خاصة. وتأمل الجهة في تفعيل الاتفاقية الممضاة بين كلية العلوم والمستشفى الجهوي لتركيز مخبر اجراء التحاليل بالمستشفى الجهوي بقابس التي بمقتضاها سيتم وضع تجهيزات الكلية على ذمة المستشفى.

كما أن المجمع الكيميائي وعد بالمساهمة في إنشاء منشأة للمستشفى الجهوي تتمثل في مركز لتخزين الأدوية وقاعة محاضرات ومقر إقامة للمرضى في إطار تفعيل المسؤولية المجتمعية.

VII. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص

1. نوايا الاستثمار

شهدت نوايا الاستثمار في القطاع الصناعي خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 تراجعا بنسبة 49% من حيث عدد عمليات الاستثمار لتبلغ 19 مشروعا مقابل 37 مشروعا خلال نفس الفترة من سنة 2019 مع تسجيل ارتفاع في كلفة الاستثمارات المصرح بها بنسبة 88 % لتبلغ 21 مليون دينار و431 ألف مقابل 11 مليون دينار و400 ألف. كما انخفضت نسبة مواطن الشغل المزمع إحداثها.

شهدت مشاريع الخدمات المرتبطة بالصناعة تراجعا حادا بنسبة تقدر بحوالي 60% من حيث الكلفة اذ انخفض الى مستوى 9,5 مليون دينار خلال الأربع أشهر الأولى من سنة 2020 مقابل حوالي 23 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2019 وكذلك انخفاضا في عدد المشاريع بنسبة 40% (من 98 مشروعا إلى 60 مشروعا).

شهدت العمليات الاستثمارية بقطاع الفلاحة والصيد البحري المصرح بها لدة مصالح وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، تراجعا بنسبة 77% من حيث العدد (من 160 مشروعا إلى 53 مشروعا) وبنسبة 46% في حجم الاستثمارات (من 21 مليون دينار الى 11 مليون دينار). في مقابل ذلك شهد احداث مواطن شغل تطورا هاما يعود الفضل في ذلك الى عملية التوسعة التي قامت بها شركة الهداية المختصة في انتاج وتحويل الغلال والخضر المعدة للتصدير بمطماطة الجديدة بكلفة 5 مليون دينار وبطاقة تشغيلية 450 موطن شغل.

شهدت العمليات الاستثمارية بقطاع الفلاحة والصيد البحري عن طريق الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، تطورا من حيث العدد بـ 4% (من 246 مشروعا إلى 256 مشروعا) ومن حيث حجم الاستثمارات بـ 16% (من 1532 ألف دينار إلى 1770 ألف دينار).

2. المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة والمتضررة بالجائحة

أ. ديناميكية المؤسسات الخاصة بالجهة

يتميز النسيج الاقتصادي بولاية قابس بالتنوع والثراء ويرتكز على الصناعات الكيميائية الذي يمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى المنتجات الفلاحية المتنوعة (30 أ. طن من الرمان، 25 أ. طن من الزراعات الجيوحرارية، 3330 طن من اللحوم الحمراء، 8,5أ. طن من السمك الأزرق...)

كما تتوفر بالولاية العديد من الخامات والمواد الإنشائية (رمل، طين، كلس، حجارة، رخام، أحجار الزينة، جبس...) المتوفرة بكميات كبيرة وبجودة عالية وهو ما يوفّر فرصا متعدّدة للاستثمار لتثمين هذه الثروات وتوظيفها لدفع التنمية بالجهة.

وتضم بولاية قابس 111 مؤسسة صناعية مشغلة لـ 10 مواطن شغل أو أكثر تتركز خاصة في قطاع مواد البناء والخزف والبلور بنسبة 31% وقطاع الصناعات الغذائية بنسبة 22%.

وتعتبر الولاية قطبا للسياحة الإستشفائية باستعمال المياه الجيوحرارية حيث بلغ عدد زوار المحطات الاستشفائية بالحامة أكثر من 400 ألف زائر سنة 2019. وتعد الولاية 17 وحدة سياحية، 34 وكالة أسفار ومركزين للتنشيط والترفيه، كما تتميز بتنوع المنتوج التقليدي حيث تعد 15 ألف حرفي في قطاع الصناعات التقليدية (النسيج البربري خاصة).

تفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية قابس يبلغ 18276 مؤسسة وهو ما يعادل 22,3% من مجموع المؤسسات الخاصة بإقليم الجنوب والبالغ عددها 82078 مؤسسة و2,5% من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية (735043 مؤسسة).

كما سجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بولاية قابس (الرسم البياني التالي) هيمنة القطاع التجاري بـ 8224 مؤسسة أي ما يعادل 45%وقطاع الخدمات بـ 6158 مؤسسة أي بنسبة 34%. ويرتكز قطاع التجارة على التجارة بالتفصيل وخاصة المواد الغذائية.

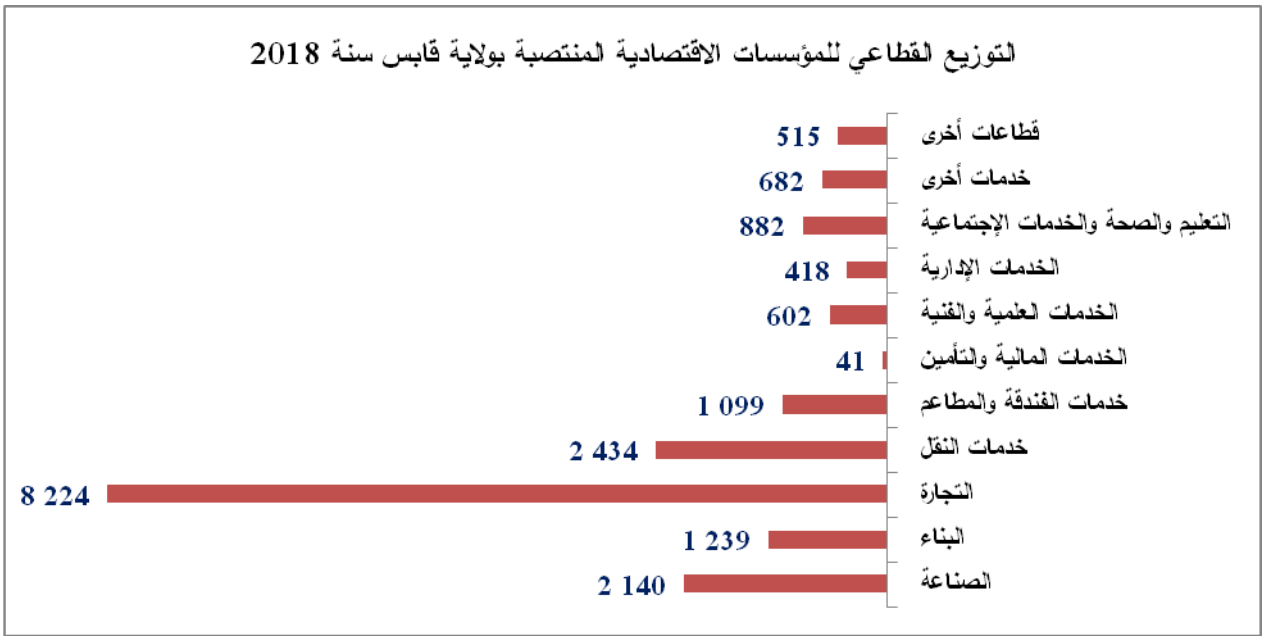

ب. تأثير الجائحة على المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجهة

شملت التأثيرات السلبية القطاعات التالية:

- **القطاع الفلاحي:** تواصل نسق إنتاج المواد الفلاحية بصفة عادية رغم تسجيل بعض الاضطرابات في التزود بمستلزمات الإنتاج كالأدوية والأسمدة وعدم توفر اليد العاملة. كما شهد القطاع بعض الاضطرابات في تصدير المنتجات البدرية والباكورات الجيوحرارية وذلك لتعطل بعض المصالح

الإدارية المتعلقة بالتصدير إضافة الى الإجراءات المتخذة من طرف الدول الأوروبية أثناء فترة الحجر الصحي الشامل حيث تم التقليص في عدد رحلات النقل البحري في اتجاه أوروبا وهو ما أثر بصفة مباشرة على مستويات التخزين لدى الشركات كذلك بالنسبة لكلفة النقل.

- **القطاع الصناعي:** باستثناء قطاع الصناعات الكيميائية والصناعات التحويلية الغذائية فقد شهد القطاع الصناعي تعطلا تاما وكذلك الخدمات المرتبطة بالصناعة وهو ما أثر سلبا على هذا القطاع حيث عبرت العديد من المؤسسات الخاصة عن عدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية إضافة إلى ارتفاع مستوى المنتجات المخزنة وعدم وجود سيولة كافية لخلاص الموظفين.
أما بالنسبة لقطاع الصناعات الكيميائية المجمع الكيميائي والشركات الخاصة المرتبطة به فقد واصلت هذه الشركات بالعمل بنظام المداولة مع توفير النقل لكافة موظفيها واحترام إجراءات الوقاية وبذلك حافظت على نسق الإنتاج والتصدير وهو ما يعتبر نجاحا لهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي للبلاد.

- **القطاع السياحي:** بالنسبة لقطاع السياحة فانه كبقية القطاعات تأثر سلبا بجائحة الكورونا وبفترة الحجر الصحي الشامل التي طالت نسبيا ويبرز ذلك من خلال تراجع نسبة الإشغال في المؤسسات السياحية والفنادق بـ 93% تقريبا خاصة وانه من 19 مؤسسة سياحية مصنفة في الولاية 3 مؤسسات فقط واصلت نشاطها والبقية توقفت إما جزئيا أو كليا.
وربما تعتبر ولاية قابس من المناطق التي أثرت فيها الأزمة بأكثر حدة خاصة وان النشاط السياحي في قابس يبرز أكثر في أشهر ديسمبر –فيفري ومارس حيث تزدهر السياحة الداخلية خاصة بزيارة سوق جارة ومطماطة القديمة والمحطات الاستشفائية والحمامات الحارة بالحامة والتي اتخذ قرار غلقها يوم 18 مارس 2020.

هذا، فضلا عن وكالات الأسفار وعددها 54 وكالة توقفت جميعها عن النشاط خاصة وأنها تنشط في 3 مكونات أساسية وهي الرحلات الداخلية، الحج والعمرة وتذاكر السفر.

- **قطاع الصناعات التقليدية والمهن الصغرى والخدمات:** بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية فانه يعتبر من القطاعات الهشة شانه شان القطاع السياحي والذي كان تأثير الأزمة عليه ملحوظا وسلبيا حيث وقع تعليق كل المعارض الخاصة بالصناعات التقليدية في الولاية كمعرض مطماطة ومعرض قابس المدينة ومعرض الحامة والتي تكون جلها في شهر مارس وخاصة صالون الابتكار والصناعات التقليدية والذي يعتبر من أهم المعارض في القطاع والذي يستقطب أكثر من 20 عارضا ويسمح لحرفيي القطاع بعرض منتجاتهم للعموم.

أما بالنسبة للحرفيين فإن الأزمة أثرت سلبا على نشاطهم سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى الترويج خاصة وانه وقع تعليق إسناد القروض الصغرى كما أن الجهات التي تقوم بمراقبة الجودة توقفت عن النشاط وكذلك طابع المنتوج مما أدى إلى عجز الحرفيين عن الإنتاج وخاصة عن الترويج.

وهذا ينطبق على المهن الصغرى وقطاع الخدمات وباستثناء تجارة المواد الغذائية التي سمح لها بالنشاط فقد شهدا ركودا ملحوظا حيث تراجع رقم المعاملات وعجزت عديد المؤسسات الصغرى وأصحاب المهن الحرة عن تسديد معاليم كراء محلاتهم وتسديد أجور العاملين معهم وأقساط القروض وغيرها من الالتزامات المالية. كما أن هذه الأزمة كان لها وقع سلبي على التزويد بالنسبة لقطاع الخدمات والتجارة والصناعة وخاصة بالمواد الأولية، كما انه هناك تأثير هام وملحوظ على نشاط البيع بالجملة والتفصيل (ما عدى المواد الغذائية والخضر والغلال) وهذا كله انعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت تدهورا كبيرا.

- **في مستوى الإنتاج والتصدير:** تضرر نسق الإنتاج جراء جائحة فيروس كورونا في عديد المجالات الاقتصادية منها الصناعة والصناعات التقليدية والصيد البحري باستثناء قطاع الصناعات الكيميائية والإنتاج الفلاحي الذي حافظ على نسق الإنتاج. أما في مجال التصدير والتوريد فقد تواصل عمل ميناء قابس التجاري بصفة شبه عادية وذلك نظرا لطبيعة المواد المصدرة والموردة (القمح والشعير والمواد الغذائية المحروقات).

أما تصدير المنتجات الفلاحية فقد شهدت بعض الاضطرابات مع مركز النهوض بالصادرات وهو ما تسبب في اضطراب في حلقة تصدير المنتجات الفلاحية

- **في مستوى التشغيل:** أدت أزمة الكورونا وفترة الحجر الصحي الشامل إلى إحالة عدد كبير من العمال والصناعيين على البطالة الفنية. وللتقليص من الآثار السلبية تم منح 350 مؤسسة ترخيصا استثنائيا للنشاط ففي قطاعات الفلاحة والمواد الغذائية وخدمات الأنترنت ونقل المواد الغذائية والبترولية. هذا وقد تقدمت 147 مؤسسة في قطاعات المهن الصغرى والمؤسسات الكبرى ورياض الأطفال بمطالب مساعدة في إطار البطالة الفنية. ومن المهم ذكر انه لم تسجل أية حالة طرد لعمال أو موظفين.

- **في مستوى الاستهلاك والتزويد:** يعتبر نسق التزويد في ولاية قابس في فترة الحجر الصحي الشامل فيما يتعلق بالمواد الغذائية عاديا ومنتظما باستثناء بعض الإشكاليات المتعلقة بمادتي

السميد والدقيق خاصة والناتجة عن لهفة المواطن من جهة وعن بعض ممارسات التجار المحتكرين من جهة أخرى. وللتحكم في الأسعار وانتظام تزويد السوق بالمواد الضرورية قامت الأجهزة الأمنية وفرق المراقبة الاقتصادية بدور هام في مقاومة الاحتكار والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن حيث قامت بـ 3483عملية رقابية نتج عنها رفع 535 مخالفة وحجز 8405 طن من المواد المدعمة و20 طن من الخضروات والغلال.

VIII. تأثير جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي

كان تأثير أزمة كورونا على الوضع الاجتماعي بولاية قابس وكغيرها من جهات البلاد سلبيا وملحوظا وحادا في بعض الأحيان حيث أن إيقاف الأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية وخاصة المهن الصغرى أدى إلى ارتفاع كبير لحالات البطالة والذي أثر سلبا على الوضع المعيشي لعديد الأسر ويبرز ذلك من خلال العدد المرتفع من الذين تقدموا بطلب مساعدة اجتماعية والذي بلغ 50977 استمارة قبل منها 25902 ورفض 25075..

كما يبرز أيضا من خلال عدد المنتفعين بالتعريفة المنخفضة والذي يبلغ 24200 منتفع وعدد العائلات المعوزة الذي يبلغ 9720 عائلة انضافت إليهم 555 عائلة سجلت حديثا، دون ان نغفل عن العائلات المعوزة وغير المسجلة بمنظومة الضمان الاجتماعي.

وقد قامت مصالح الشؤون الاجتماعية بالجهة بمجهود لمواجهة التأثيرات السلبية على الوضع الاجتماعي بمساندة من المجتمع المدني حيث شمل المد التضامني إضافة إلى العائلات الفقيرة، الطلبة الأفارقة واللاجئين السورين (حوالي 24 عائلة) حيث وزّع الاتحاد التونسي للتضامن أكثر من 2600 مساعدة.

ولاية قبلي

I. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع العام

1. متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

يبلغ العدد الجملي للمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2020 وما قبلها بولاية قبلي والتي هي في مرحلة الانجاز وتوقف تنفيذها أثناء الحجر الصحي الشامل 115 مشروعا بكلفة جملية قدرها 114,6 مليون دينار. كما تم تأجيل المشاريع التي في مرحلة فرز طلب العروض والمقدر عددها بـ 53 مشروعا وبكلفة 50,1 مليون دينار. أما المشاريع التي في مرحلة الدراسة والبالغ عددها 76 مشروعا، فقد تأثرت هي الأخرى بالجائحة حيث شهدت بطئا في تقدم إنجازها.

وتفيد نتائج متابعة المشاريع التي بصدد الانجاز والمتضررة من جائحة كورونا أهمية مشاريع قطاع الطرقات والجسور المتضررة من حيث الكلفة (31 مليون دينار) تليه مشاريع التصرف في النفايات والتطهير (15 مليون دينار) ثم مشاريع قطاع الفلاحة (9 مليون دينار) فالصحة بكلفة 7 مليون دينار.

ومن أهم المشاريع التي بصدد الانجاز وتوقف سير العمل بها:

- أشغال إحداث المشروع الفلاحي بالمحدث المتعلقة بإحداث أبار الاستغلال وتهيئة المقاسم على مساحة 1200 هك بكلفة 50 م.د.
- توقف أشغال إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بقبلي بكلفة 13 م.د.
- إحداث مركز التكوين والتدريب المهني بدوز بكلفة 11.3 م.د حيث من المنتظر أن تنطلق الأشغال خلال النصف الثاني من سنة 2020.

2. أداء القطاع الصحي

ومن أهم القطاعات التي تأثرت بجائحة كورونا القطاع الصحي الذي لم تبرمج له مشاريع جديدة منذ سنة 2014 ويشهد صعوبات كبيرة من حيث نقص في الإطار الطبي المختص وافتقار بعض المؤسسات الصحية للتجهيزات الضرورية. وفي إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات البترولية الناشطة بالجهة، تعهدت هذه الأخيرة بـ 290 ألف دينار لاقتناء تجهيزات لفائدة المستشفى الجهوي بقبلي وتجهيز وحدة COVID-19 وتدعيم قسم الاستعجالي. وباعتبار ولاية قبلي منطقة موبوءة، تم تركيز مستشفى ميداني

بمنطقة دوز تشرف عليه المؤسسة العسكرية (هبة قطرية) ويتوفر على مائة سرير وعديد الأدوات والوسائل الطبية الأخرى من أجهزة تنفس وغيرها.

II. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص

1. نوايا الاستثمار

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في قطاع الصناعات المعملية خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2020 عشرون (20) مشروعا بحجم استثمارات قدرت بـ 19 مليون دينار مع إحداث 111 موطن شغل مقابل 18 مشروعا مصرحا به خلال نفس الفترة من سنة 2019 بحجم جملي للاستثمار 10 مليون دينار و89 موطن شغل.

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة 30 مشروعا بحجم استثمارات قدرت بـ 9,6 م د و151 موطن شغل خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2020 مقابل 40 مشروعا بحجم جملي للاستثمار 21,9 م د و158 موطن شغل خلال نفس الفترة من سنة 2019. وقد سجل بذلك قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة تراجعا من حيث عدد المشاريع (25%) ومن حيث حجم الاستثمار (56%)

شهدت المشاريع الفلاحية المصرح بها لدى مصالح وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، تطورا من حيث العدد بـ 4% (من 75 مشروعا إلى 78 مشروعا) ومن حيث حجم الاستثمار بـ 25% (من 6338 أد إلى 7912 أد).

وقد شهدت العمليات الاستثمارية بقطاع الفلاحة عن طريق الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، تطورا من حيث العدد بـ 21% (من 118 مشروعا إلى 143 مشروعا) ومن حيث حجم الاستثمارات بـ 47% (من 1178 أد إلى 1732 أد).

2. المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة والمتضررة بالجائحة

أ. ديناميكية المؤسسات الخاصة بالجهة

تتميز ولاية قبلي بقاعدة اقتصادية يمكن دعمها ومزيد تنويعها وترتكز أساسا على إنتاج التمور (الذي يمثل 67% من الإنتاج الوطني للتمور و77 % من الإنتاج الوطني لدقلة النور) والخضراوات (12520 طن) والباكورات (أكثر من 3880 طنا) وتربية الماشية (من 250 ألف رأس من الأغنـام والماعز

و13ألف من الإبـــل و431 رأس من الأبقـــار، ويوفر سنويا 8346 طن من الألبان و1200 طن من اللحوم الحمراء و273 طن من الصوف الخام و 15طن وبر) والسياحة كقطب صحراوي (31 وحدة فندقية بطاقة إيواء تفوق 8040 سريرا و29 مركز تنشيط وترفيه وفضاء تخييم و02 مطاعم سياحية و44 وكالة أسفار سياحية).

وتفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية قبلي يبلغ 8443 مؤسسة وهو ما يعادل 10,3 % من مجموع المؤسسات الخاصة بإقليم الجنوب والبالغ عددها 82078 مؤسسة و1,1% من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية (735043 مؤسسة).

كما سجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بولاية قبلي (الرسم البياني التالي) هيمنة القطاع التجاري بـ 3944 مؤسسة أي ما يعادل 47% وقطاع الخدمات بـ 2763 مؤسسة أي بنسبة 33%.

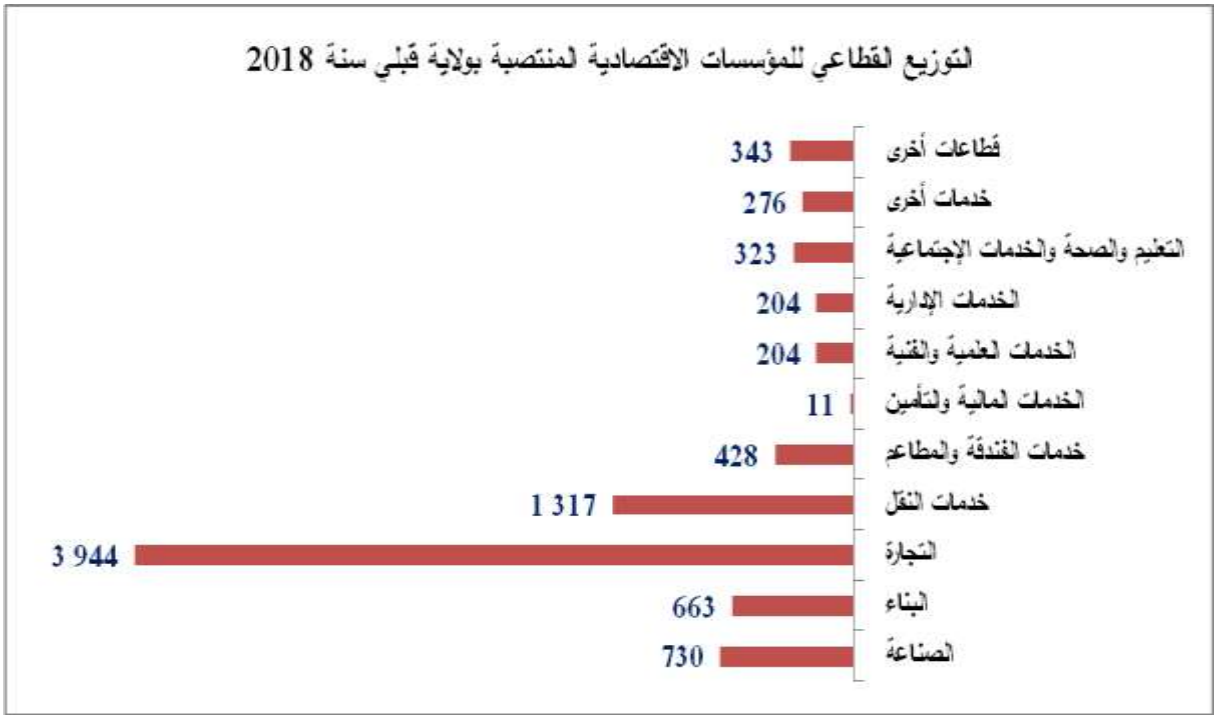

ب. تأثير الجائحة على المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجهة

لقد كان لهذه الأزمة الصحية تداعيات على القطاع الصناعي وخاصة وحدات تكييف وتصدير التمور حيث بقيت تنشط 10 مصانع من جملة 24 وبطاقة تشغيل تقدر بـ 10% فقط من جملة طاقة استيعاب اليد العاملة والتي كانت توفر بين 2500 و3000 موطن شغل قار وموسمي. كما انخفضت كمية التصدير إلى ما بين 10% و15% من الكمية المصدرة سنويا والتي كانت تقارب 20 ألف طن بقيمة 150 م د وذلك نتيجة الإجراءات الديوانية الاستثنائية في مختلف البلدان الموردة للتمور.

هذا إضافة إلى صعوبة تنقل اليد العاملة إلى وحدات تكييف وتصدير التمور الموجودة بالمناطق الصناعية نتيجة إجراءات الحجر الصحي وكذلك ضغط مكونات المجتمع المدني لإغلاق هذه الوحدات خوفا من انتشار العدوى لهذا الوباء.

كما توقفت كل أنشطة القطاع السياحي المتكون من 31 وحدة فندقية و44 وكالة أسفار و97 سيارة رباعية الدفع و18 حافلة دون اعتبار خدمات السياحية الأخرى كالمطاعم والتنشيط والترفيه السياحي. وقد نتج عن ذلك إحالة 1426 موطن شغل على البطالة الفنية.

وبالنسبة لأشغال المقاولات (البناء والأشغال العامة) فقد توقف نشاط كل المؤسسات البالغ عددها 663 والتي توفر بين 2000 و2500 موطن شغل وكانت تأثيراتها سلبية على التزامات وتعهدات هذه المقاولات المالية إزاء المزودين رغم خلاص مستحقاتهم المالية في الأقساط المنجزة قبل هذه الأزمة.

كما تأثر بشكل كبير قطاع خدمات النقل المتكون من 1317 وحدة (التاكسي والنقل الريفي واللواج بخطيه الأحمر والأزرق) حيث توقف الأسطول المتكون من 500 سيارة باستثناء سيارات التاكسي والتي نشطت بصفة جزئية والذي كانت له تداعيات على التزامات القطاع إزاء الضرائب والإيجار المالي والبنوك وحتى على التعهدات العائلية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التي تواصل نشاطها انخفض رقم معاملاتها ومبيعاتها.

كما شمل تأثير الجائحة قطاع المهن الصغرى والصناعات التقليدية حيث خلّف الوباء تراكم مخزون غير مسوّق لدى الحرفيين بحكم إلغاء تنظيم التظاهرات والمهرجانات التي كانت تنظم في عطلة الربيع من كل سنة جعل من الصعب على الحرفيين تسويق منتوجاتهم باعتبار أن التظاهرات تعد المسلك الأكثر إستراتيجية للترويج بالنسبة لهم. كما تأثر قطاع رياض الأطفال والمحاضن والمقاهي من هذه الجائحة.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد تواصلت الأنشطة بالمستغلات الواحية بعد الحصول على تراخيص من العمد بينما تأثر موسم تلقيح واحات النخيل نتيجة صعوبة تنقل اليد العاملة القادمة من ولايات المجاورة (توزر، قفصة...)

أما القطاع التجاري والذي يهيمن على 47% من النسيج الاقتصادي بالجهة بـ 3944 مؤسسة فقد تأثر هو أيضا بالجائحة باستثناء تجارة المواد الغذائية بالتفصيل والجملة والمغازات الكبرى وتجارة الخضر والغلال والصيدليات وغيرها مما له علاقة بإعاشة المواطنين.

أما على مستوى الآليات المتعلقة بسوق الشغل فقد تواصل خلال سنة 2020 انتفاع 4156 منتفع بالبرامج النشيطة لسوق الشغل و399 منتفع ببرامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى والمتوسطة بقيمة 10,8 م.د.

III. تأثير جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي

انتفعت ولاية قبلي ببرامج الحكومة الاستعجالية من إجراءات ذات طابع اجتماعي لدعم الفئات الاجتماعية الهشة وكذلك القطاعات الاقتصادية من أجل المحافظة على ديمومة مواطن الشغل حيث انتفعت:

- 6500 من العائلات المعوزة بمنحة قيمتها 50 دينار إضافية للمنحة الشهرية المسندة 180 دينار ومنحة بقيمة 70 دينار خلال كل من شهر رمضان وعيد الفطر،
- 6000 من العائلات محدودة الدخل المنتفعة ببطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة (البطاقة الصفراء) بمنحة قيمتها 200 دينار،
- صرف 6700 من المساعدات المالية الظرفية إلى مستحقيها من الذين تقدّموا بمطالب لدى العمد قيمتها 200 دينار،
- انتفاع 11 عائلة متكفلة بمسن في إطار الإيداع العائلي بمنحة قيمتها 200 دينار،

كما قدمت اللجنة الجهوية للتضامن الاجتماعي 2300 مساعدة عينية للحد من تداعيات الأزمة الصحية على العائلات المعوزة و1350 مساعدة عينية خلال شهر رمضان.

هذا دون اعتبار الإعانات التي ستصرف لأصحاب الباتيندات والعملة المنتمين إلى مؤسسات اقتصادية توقف نشاطها بسبب الحجر الصحي.

ولاية توزر

I. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع العام

1. متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

الأثر المباشر لجائحة كورونا يتمثل في توقّف تقدّم انجاز عديد المشاريع العمومية المرتبطة بالبنية التحتية التي بصدد الإنجاز والبالغ عددها 93 مشروعا تقوم بإنجازه 27 مقاولة بالجهة في كل القطاعات تقريبا (حفر الآبار، طرقات ومسالك، بناءات مدنية). إلى جانب توقّف مسدي الخدمات على التزويد وإسداء الخدمات على اعتبار أنّ أغلب المزودين من خارج الجهة حيث فرض الحجر الصحي الشامل التوقف الكامل على النشاط.

كما أنه تمّ تأجيل عقد اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات للمشاريع العمومية والتي لم تنعقد منذ إقرار الحجر الصحي الشامل وإلى غاية اليوم 7 ماي 2020، مما أدى إلى تأخير في المصادقة وإسناد الصفقات للمشاريع.

كما تمّ تأجيل المشاريع التي في مرحلة فرز طلب العروض والمقدر عددها بـ 16 مشروعا. أمّا المشاريع التي في مرحلة الدراسة والبالغ عددها 76 مشروعا، فقد تأثرت هي الأخرى بالجائحة حيث شهدت بطئا في تقدم إنجازها.

وقد استأنفت بعض المقاولات النشاط بشكل جزئي وعدها 3 تشتغل في قطاع الطرقات والجسور في حين استأنفت كل مقاولات حفر الآبار نشاطها. وبالنسبة لبقية المشاريع فإن استئنافها سيتم تدريجيا بعد الحصول على التراخيص اللازمة لاستئناف النشاط وفق إجراءات بروتوكول الحجر الصحي الموجه المتمثل في احترام المسافات بين الأعوان وارتداء الكمامات الواقية بالإضافة إلى عدد الأعوان المرخص لهم ودون اعتبار الزيارات الميدانية للتفقد والتي ستقام في الغرض.

II. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص

1. نوايا الاستثمار

منذ إقرار الحجر الصحي الشامل لم تسجل الجهة عبر المصالح المختصة تصريحا بالاستثمار في قطاع الصناعات المعملية وذلك إلى حدود يوم 07 ماي 2020، وبالتالي فإنّ التصاريح بالاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية خلال السداسي الأول من سنة 2020 مقارنة مع التصاريح لنفس الفترة من سنة 2019 ستشهد انخفاضا كبيرا.

تراجع عدد المشاريع المصرح بها في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة بنسبة 53% خلال السداسية الأولى من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 (من 57 مشروعا إلى 27 مشروعا).

شهدت المشاريع الفلاحية المصرح بها خلال السداسية الأولى من سنة 2020 لدى مصالح وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، تراجعا من حيث العدد (4%) ومن حيث حجم الاستثمار (3%) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 (من 23 مشروعا باستثمارات 7357 أد و41 موطن شغل إلى 22 مشروعا باستثمارات 7100 أد و44 موطن شغل).

وتعود أسباب هذا التراجع إلى تداعيات جائحة كورونا حيث ساهم الحجر الصحي الشامل وعدم التنقل في هذا التراجع.

2. المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة والمتضررة بالجائحة

أ. ديناميكية المؤسسات الخاصة بالجهة

يتشكل النسيج الإنتاجي بولاية توزر من إنتاج التمور (50,5 ألف طن)، إنتاج الباكورات باستغلال المياه الجيوحرارية (1562 طن) وتربية الماشية (9124 طن من اللحوم الحمراء). كما أن التطوّر السريع لقطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة مكّن من تنويع أنشطة الخدمات المرتبطة بها ممّا ساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية بالجهة وتنويعه. ومن المنتظر أن تصبح ولاية توزر وجهة عالمية بعد الانطلاق في استغلال المنتج السياحي " أنانتارا " الديار القطرية.

تضم ولاية توزر 54 مؤسسة صناعية مشغلة لـ 10 مواطن شغل أو أكثر تتركز أساسا في قطاع الصناعات الغذائية (الخزن والتكييف والتعليب) بنسبة 94%.

وتعتبر الولاية قطبا للسياحة الصحراوية يتكون من 48 وحدة فندقية بطاقة إيواء تفوق 6183 سريرا، 6 مراكز تنشيط وترفيه، 48 وكالة أسفار سياحية و3 مطاعم سياحية.

تفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية توزر يبلغ 5725 مؤسسة وهو ما يعادل 7 % من مجموع المؤسسات الخاصة بإقليم الجنوب والبالغ عددها 82078 مؤسسة و1% من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية (735043 مؤسسة).

كما سجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بولاية توزر هيمنة القطاع التجاري بـ 2378 مؤسسة أي ما يعادل 41,5% وقطاع الخدمات بـ 2110 مؤسسة أي بنسبة 37%. ويرتكز قطاع التجارة على التجارة بالتفصيل وخاصة المواد الغذائية. أما قطاع الخدمات فقد ارتكز خاصة على خدمات النقل والسياحة وأنشطة الإيواء والخدمات السياحية وخدمات التعليم والصحة والخدمات الإدارية والاجتماعية.

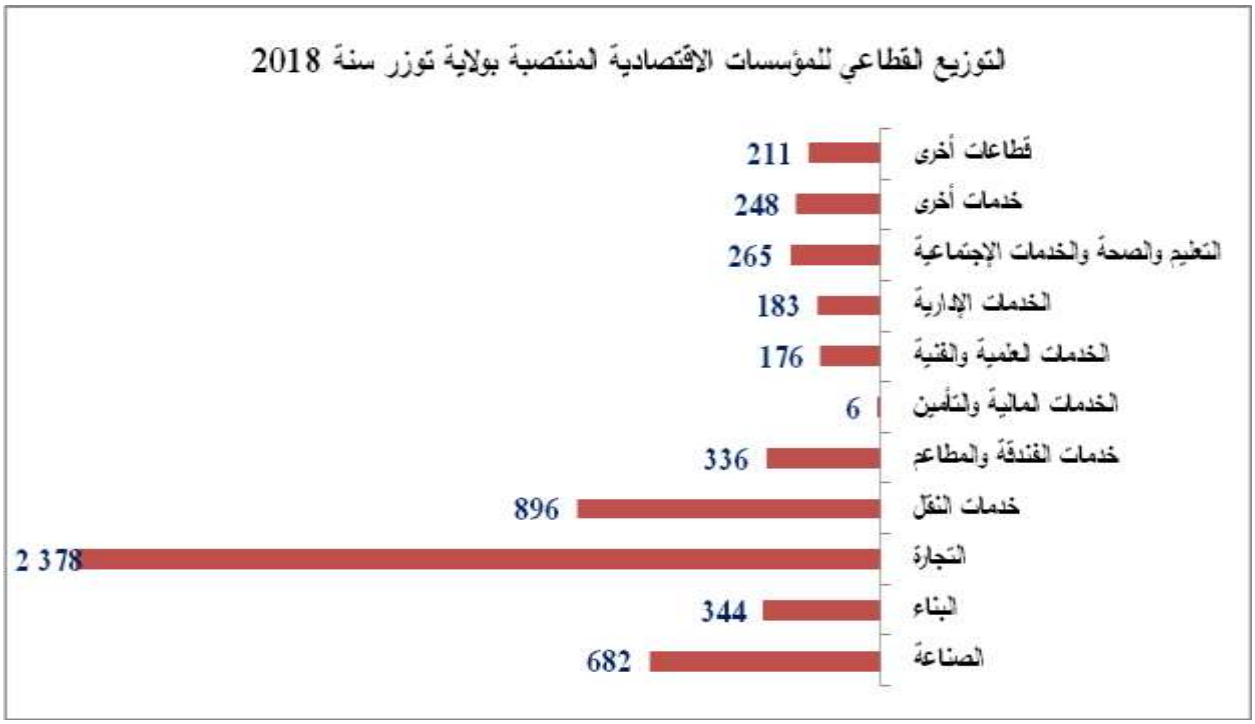

ب. تأثير الجائحة على المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجهة

تؤكد كل المؤشرات أن قطاع السياحي والأنشطة المرتبطة به من قريب أو من بعيد ستكون من القطاعات الأكثر تأثيرا بالأزمة الاقتصادية. فعلى المستوى الجهوي وبالرغم من أن الفترة الحالية ليست بفترة الذروة بالنسبة للقطاع السياحي غير أن كل النزل وبقية الأنشطة المرتبطة كوكالات الأسفار ووحدات التنشيط كلّها مغلقة تماما باستثناء 3 نزل تمّ تخصيصها للحجر الصحي الإجباري في إطار المدّ التضامني.

أمّا بالنسبة للقطاع الصناعي فقد جاء في دراسة أعدّها المعهد العربي للمؤسّسات أن 83 بالمائة من رؤساء المؤسّسات أكدوا أنّ وباء كوفيد-19 كان له انعكاسات سلبيّة على النشاط الاقتصادي للمؤسّسات الاقتصاديّة (على مستوى التزوّد والبيع والإنتاج..).

وقد كان لهذه الجائحة أثرا سلبيا على السير الطبيعي لمختلف القطاعات وبالخصوص على مستوى الإنتاج والتشغيل إلى جانب الانعكاسات المتوقعة في حال استمرار الأزمة وذلك على مستوي الترويج والتصدير بالأساس للمنتوجات الفلاحية (أساسا التمور) ثم على مستوى التشغيل وكذلك التحويلات المالية من الخارج.

على مستوى الترويج والتصدير

الانعكاسات المباشرة **خلال الفترة الحالية إلى غاية أفريل 2020**	**الانعكاسات المتوقعة في حال استمرار الأزمة**
-توقف جل محطات التكييف عن العمل والتصدير. -صعوبة الحصول على التراخيص للعمل وتنقل اليد العاملة. -قيام الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بإيقاف كل عقود التأمين المبرمة مع الشركات المصدرة ابتداء من 25 مارس 2020. - عدم وجود ضمان خلاص عائدات التصدير.	- تراجع نسق تصدير التمور بنسبة 90 % من الكميات المبرمجة - توقعات بتراجع عائدات تصدير التمور من 1000 مليون دينار مبرمجة في الموسم الحالي 2020/2019 إلى حوالي 650 مليون دينار وذلك بسبب انخفاض الكميات التي كان من المتوقع تصديرها خلال أشهر أفريل وماي وجوان 2020 والمقدرة بحوالي 20 ألف طن بقيمة في حدود 150 مليون دينار. - بقاء مخزون لدى وحدات التكييف ومخازن التبريد. - التأثير على التصدير في الموسم المقبل وصعوبة ترويج المنتوج وتراجع الأسعار عند الإنتاج وقد يخلق ذلك احتقانا في مناطق الإنتاج. - اضمحلال المؤسسات التصديرية الصغرى وخسارة مواطن شغل.

على مستوى التشغيل

الانعكاسات المباشرة **خلال الفترة الحالية إلى غاية 5 أفريل 2020**	**الانعكاسات المتوقعة في حال استمرار الأزمة**
- توقف عمليات تلقيح النخيل حيث تم إسناد 1300 ترخيص استثنائي للقيام بعمليات التلقيح والري، -توقف وحدات التكييف للتمور مما يهدد بإتلاف كميات كبيرة من التمور المعدة للتصدير وقد تم إسناد تراخيص لأصحاب المؤسسات التي تستجيب للشروط الصحية.	- إتلاف صابة السنة المقبلة، - حماية قرابة 2000 طن من التمور من الإتلاف.

III. تأثير جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي

بلغ عدد العائلات المعوزة والمنتفعة بالتعريفة المنخفضة والذين تمّ صرف مساعدة ظرفية استثنائية لهم 6263 عائلة وهي العائلات محدودة الدخل المنتفعة ببطاقة علاج التعريفة المنخفضة، بداية من 2 أفريل 2020.

وقد بلغ عدد مطالب المساعدات الاجتماعية 11557 مطلبا تمتّع منهم بالقسط الأول عدد 8090 منتفع وعدد 2467 منتفع بالقسط الثاني.

كما وفّر الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي 660 طرد من المواد الغذائية تمّ إيصالها إلى منازل المنتفعين بها انطلاقا من الجمعة 3 أفريل الجاري، وإلى غاية موفى شهر رمضان المعظم.

وتعهّدت الحكومة، في ذات السياق، بإعادة التزويد بالكهرباء والماء الصالح للشراب لعدد 250 عائلة وعدم قطعهما لمدة شهرين لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل التي تعذّر عليها الخلاص، إضافة إلى إعادة تزويد مجمع مائي بالكهرباء.

ولاية قفصة

I. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع العام

1. متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

يبلغ العدد الجملي للمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2020 وما قبلها بولاية قفصة والتي هي بصدد الانجاز وتوقف تنفيذها أثناء الحجر الصحي الشامل 117 مشروعا بكلفة جملية قدرها 195 مليون دينار.

كما تم تأجيل المشاريع التي في مرحلة فرز طلب العروض والمقدر عددها بـ 81 مشروعا وبكلفة 200 مليون دينار. ونذكر من أهما المشاريع التي تم تأجيل نتائج فرز عروضها وصفقاتها أشغال تهيئة الطرقات الجهوية والمهيكلة والطريق الحزامية بقفصة وتهيئة المركب الشبابي بالمتلوي. أما المشاريع التي في مرحلة الدراسة والبالغ عددها 70 مشروعا، فقد تأثرت هي الأخرى بالجائحة حيث شهدت بطئا في تقدم إنجاز دراساتها.

وإضافة إلى توقف الأشغال وتأثيرها على نسق تنفيذ المشاريع العمومية، فإن الجائحة أثرت أيضا على قطاع البناء والأشغال العمومية حيث يساهم هذا القطاع في تشغيل 14659 فردا كما أنه يمس العديد من المهن الأخرى والمتدخلين غير أن تفعيل الحجر الصحي العام وحماية الرأس المال البشري ومكافحة عدوى الانتشار يظل الأهم.

2. أداء القطاع الصحي

كان لأزمة وباء كورونا تأثير على مختلف الفئات العمرية وخاصة كبار السن فاقدي السند والذين يعانون من أمراض مزمنة نتيجة عدم قدرتهم على التنقل إلى المستشفى الجهوي بقفصة ومخابر التحاليل وطب الاختصاص الموجودة أغلبها بمركز الولاية والذي يبعد عن مساكن هذه الفئة. كما أن نقص طب الاختصاص وضعف الموارد البشرية وخاصة من الإطار الشبه الطبي أثر على حسن تسيير الأزمة. ولكن التدابير المالية والإجراءات الحكومية ومجهودات السلطة الجهوية والمحلية والتآزر والمد التضامني من مختلف فعاليات المجتمع المدني ساهم في الحد من التأثيرات السلبية للأزمة.

II. تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخاص

1. نوايا الاستثمار

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في قطاع الصناعات المعملية خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2020، 24 مشروعا بحجم استثمارات قدرت بـ 12 مليون دينار مع إحداث 257 موطن شغل مقابل 26 مشروعا مصرحا به بحجم استثمار 27,3 مليون دينار و624 موطن شغل خلال نفس الفترة من سنة 2019.

ويتبيّن من خلال هذه المعطيات تراجع التصريح بالاستثمار في القطاع الصناعي بالجهة بنسبة 56% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

شهد قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة تطورا بـ 58 % من حيث عدد المشاريع المصرح بها (من 41 مشروع سنة 2019 إلى 65 مشروع سنة 2020) وتراجعا بـ 54% من حيث حجم الاستثمار المصرح به (من 10580 أد سنة 2019 إلى 4890 أد سنة 2020).

حافظت نوايا الاستثمار في القطاع الفلاحي الخاص على نسقه المعتاد بولاية قفصة خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020، وتهم هذه التصاريح الإنتاج الفلاحي المندمج بنسبة 90% والخدمات المرتبطة بالنشاط الفلاحي بنسبة 10% وهو نسق يعتبر طيبا مقارنة بسنة 2019 باعتبار فترة الحجر الصحي الشامل الذي مرت به الجهة حيث تمت معظم التصاريح خلال الأشهر الثلاث الأولى من السنة الحالية.

وقد ظلّت معتمديات شمال الولاية، وهي بالخصوص سيدي عيش وقفصة الشمالية والسند وقفصة الجنوبية، أكثر المعتمديات المستقطبة للاستثمارات والمشاريع الفلاحية الخاصة المنتجة بولاية قفصة، فيما اقتصرت عمليات الاستثمار الفلاحي الخاص ببقية المعتمديات على مجال الخدمات الفلاحية المتمثلة خاصة في النقل المبرد لمنتوجات الصيد البحري وفي الميكنة الفلاحية.

شهدت المشاريع الفلاحية المصرح بها لدى مصالح وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 تراجعا من حيث العدد (9%) ومن حيث حجم الاستثمار (43%). في حين سجلت المشاريع المصادق عليها تراجعا بـ 5% عددا مقابل تطور للاستثمار بنسبة 44 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

شهدت العمليات الاستثمارية بقطاع الفلاحة عبر الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020، تطورا من حيث العدد (91%) ومن حيث حجم الاستثمارات (30%) وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

2. المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة والمتضررة بالجائحة

أ. ديناميكية المؤسسات الخاصة بالجهة

رغم أن ولاية قفصة تتميز بطابعها المنجمي من خلال استخراج الفسفاط الذي يمثل أحد أبرز الأنشطة الاقتصادية من حيث الإنتاج والتشغيل إلا أن نشاطها الاقتصادي يرتكز أيضا على قطاع الفلاحة كالأشجار المثمرة (الزياتين، الفستق، اللوز والتين) وتربية الماشية.

وتضم ولاية قفصة 103 مؤسسة صناعية مشغلة لـ 10 مواطن شغل أو أكثر تتركز خاصة في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 35% وقطاع النسيج والملابس بنسبة 27%.

وتضم أيضا 13 وحدة فندقية بطاقة إيواء تقدر بـ 1149 سريرا، مركزي تنشيط وترفيه و9 وكالة أسفار سياحية و10 مطاعم سياحية.

وتفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية قفصة يبلغ 12308 مؤسسة وهو ما يعادل 15% من مجموع المؤسسات الخاصة بإقليم الجنوب والبالغ عددها 82.078 مؤسسة وحوالي2% من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية (735.043 مؤسسة).

وسجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بولاية قفصة (الرسم البياني التالي) هيمنة القطاع التجاري بـ 5895 مؤسسة أي ما يعادل 47,9% وقطاع الخدمات بـ 3848 مؤسسة أي بنسبة 31,3%. ويرتكز قطاع التجارة على التجارة بالتفصيل وخاصة المواد الغذائية أما قطاع الخدمات فقد ارتكز خاصة على الخدمات الإدارية والاجتماعية والنقل والفندقة والمطاعم.

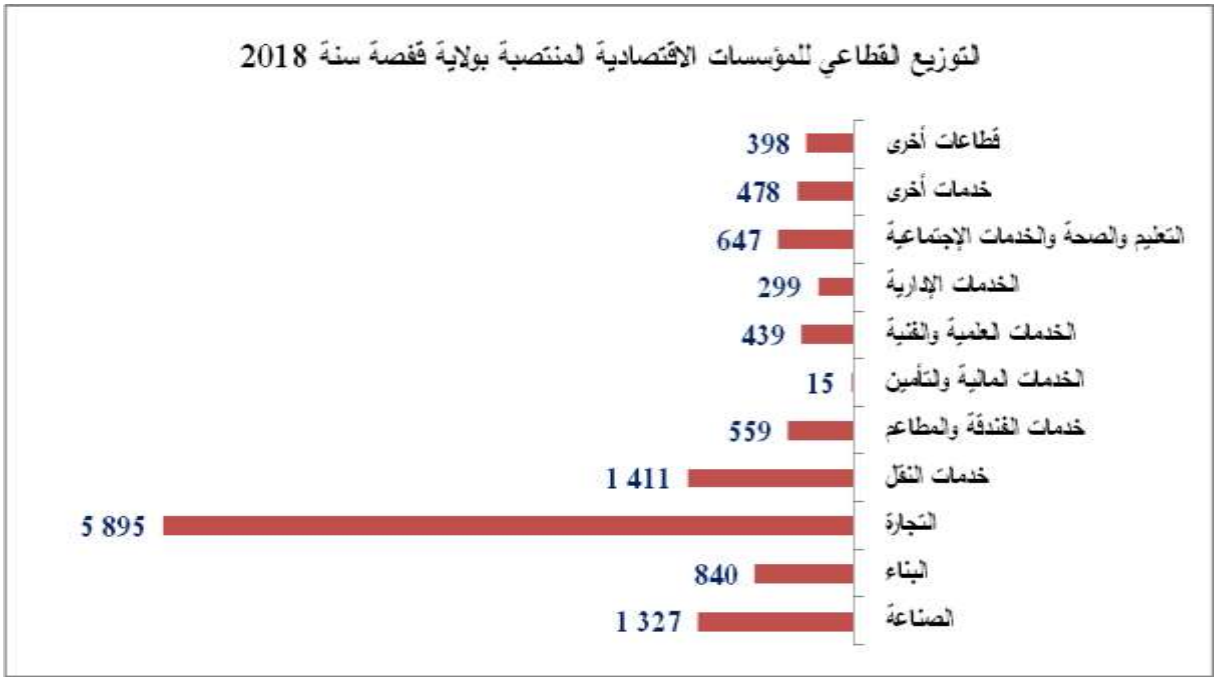

ب. تأثير الجائحة على المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجهة

لقد كان لهذه الأزمة الصحية تداعيات على القطاع الصناعي بالجهة والمقدر عدد مؤسساته بـ 1327 باستثناء قطاع مناجم الفسفاط وكل الأنشطة المرتبطة به لعدم خضوعه للحجر الصحي العام نظرا لحساسيته الاقتصادية الهامة حيث بلغ إنتاج شركة فسفاط قفصة من الفسفاط التجاري خلال الفترة الممتدّة من غرّة جانفي إلى موفى شهر أفريل 2020 نحو 1 مليون و550 ألف طن. وقد سجّلت الشركة تحسّنا في حجم إنتاجها من الفسفاط التجاري في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام مقارنة مع إنتاج نفس الفترة من العام الماضي 2019، إلا أن الشركة لم تحقّق الهدف الذي رسمته لنفسها وهو بلوغ إنتاج لا يقلّ عن 1 مليون و800 ألف طن. كما بلغت كمّيات الفسفاط التجاري التي قامت شركة فسفاط قفصة بوسقها نحو حرفائها وخاصة المجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية الهندية لصنع الأسمدة بـ 1 مليون طن.

هذا وقد أثرت الجائحة على إنجاز برامج صيانة المغاسل التي تنجزها شركة فسفاط قفصة في أشهر مارس، وأفريل، وماي من كلّ سنة بحكم التقليص من عدد أعوان وإطارات الشركة الذين يعملون بمنشآت استخراج وإنتاج الفسفاط وبورشات الصّيانة والمعدّات إلى حدود 30 بالمائة، في إطار خطط التوقّي من تفشّي فيروس كورونا. علما وأن عدم القيام بأعمال الصيانة ستكون له آثار سلبية على جاهزية مغاسل إنتاج الفسفاط التجاري للفترة المتبقية من السنة الجارية مما يجب العمل على إيجاد الحلول القابلة للتنفيذ

عند انتهاء فترة الحجر الصحّي بهدف تأمين جاهزية مقبولة لهذه المغاسل والبالغ عددها 11 مغسلة موزّعة على المتلوي، وكاف الدّور، والمظيلة، وأم العرائس والرديف.

كما شملت تأثيرات الجائحة قطاع خدمات النقل والمتكون من 1411 وحدة حيث توقف جل النشاط باستثناء نشاط نقل الفسفاط وسيارات التاكسي والتي اشتغلت بصفة جزئية مما زاد في حدة التداعيات على التزامات القطاع إزاء الضرائب والإيجار المالي والبنوك وحتى على التعهدات العائلية.

وبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي يساهم في تشغيل 14659 فردا بالولاية فقد توقف نشاط كل المؤسسات والبالغ عددها 840 مؤسسة دون اعتبار العديد من المهن الأخرى والمتدخلين في القطاع وكانت التأثيرات سلبية على الالتزامات والتعهدات المالية لهذه المقاولات إزاء المزودين.

كما شمل تأثير الجائحة قطاع المهن الصغرى والصناعات التقليدية حيث خلّف الوباء تراكم مخزون غير مسبوّق لدى الحرفيين بحكم إلغاء حوالي 50 صالونا على المستوى الوطني والجهوي خلال شهري مارس وأفريل، وهي الفترة التي تعرف خلالها المبيعات ارتفاعا هاما حيث أن إلغاء تنظيم التظاهرات والمهرجانات التي كانت تنظم في عطلة الربيع من كل سنة جعل من الصعب على الحرفيين تسويق منتوجاتهم باعتبار أن التظاهرات تعد المسلك الأكثر إستراتيجية للترويج بالنسبة لهم.

أما القطاع التجاري والذي يعد بـ 5895 مؤسسة وأكثر من 6500 ناشط مشتغل فقد تأثر هو أيضا بالجائحة باستثناء تجارة المواد الغذائية بالتفصيل والجملة والمغازات الكبرى وتجارة الخضر والغلال والصيدليات وغيرها مما له علاقة بإعاشة المواطنين.

من القطاعات التي لم تتأثر كثيرا من هذه الجائحة هو القطاع الفلاحي حيث تواصلت الأنشطة بالمستغلات الفلاحية السقوية المنتجة للخضروات والغلال والمستغلات المطرية إلا أن قطاع تربية الماشية شهد عدم تمكن المربين من ترويج رؤوس الماشية بحكم غلق أسواق الدواب والحد من التنقلات مما نتج عنه ارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء.

كما شهدت الجهة اضطرابا في التزود بالمواد الاستهلاكية وخاصة السميد والدقيق. وهذا بالرغم من مجهود السلطة الجهوية والمحلية والإدارة الجهوية للتجارة والسلط الأمنية لمراقبة مسالك التوزيع.

كما توقفت كل أنشطة القطاع السياحي المتكون من 559 وحدة إيواء وتنشيط وخدمات سياحية. وقد نتج عن ذلك إحالة أكثر من 1348 ناشط مشتغل على البطالة الفنية.

III. تأثير جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي

انعكس وباء كورونا على المستوى المعيشي لمختلف الشرائح الاجتماعية وهو ما جعل الدولة تتخذ عديد الإجراءات الاجتماعية للتخفيف من وطأة هذه الجائحة، فولاية قفصة تعدّ 13000 عائلة معوزة منتفعة ببطاقة العلاج المجاني ولا يتوفر لديها دخل قار تمتعت بمساعدة نقدية استثنائية بقيمة 50 دينار كإجراء إضافي للمنحة القارة والمقدّرة بـ 180 دينار. كما انتفعت 23000 عائلة محدودة الدخل ومنتفعة ببطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة بمنحة 200 دينار لكل عائلة وذلك دون اعتبار المساعدات النقدية الاستثنائيّة الظرفيّة المباشرة بقيمة 200 دينار لفائدة الأسر المتكفّلة بكبار السنّ الفاقدين للسّند وكذلك صرف 9200 من المساعدات المالية الظرفية إلى مستحقيها من الذين تقدّموا بمطالب لدى العمد قيمتها 200 دينار بالإضافة إلى الأسر الحاضنة لأطفال فاقدين للسّند في إطار الإيداع العائلي، والأسر الحاضنة لأشخاص ذوي إعاقة.

كما قدمت اللجنة الجهوية للتضامن الاجتماعي 4200 مساعدة عينية قيمتها 60 دينار للحد من تداعيات الأزمة الصحية على العائلات المعوزة.

كما تأثرت عدة شرائح أخرى من جائحة كورونا وخاصة أرباب العائلات الذي يشتغلون في القطاع الخاص الغير المنظم والقطاع الموازي والقطاعات التي توقفت كليا عن النشاط كالبناء والأشغال العامة وخدمات النقل وخدمات رياض الأطفال والمقاهي والمطاعم والبائعين المتجولين وتجار الملابس المستعملة مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان المتأثرين بصفة كبرى من الجائحة والمقدر بحولي 130 ألف ساكن.

وفي إطار سعي اللجنة الجهوية للتضامن الاجتماعي بولاية قفصة في معاضدة مجهودات الدولة في مجابهة فيروس كورونا المستجد وبالتنسيق المباشر مع السلط الجهوية والإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالجهة قامت اللجنة الجهوية للتضامن الاجتماعي بتوزيع حوالي 8050 طردا على مستحقيها و60 ألف كمامة لفائدة الشركة الجهوية للنقل القوافل.

وفي إطار المسؤولية المجتمعية، تعهدت شركة فسفاط قفصة بتخصيص اعتمادات قدرها 173 ألف دينار لاقتناء تجهيزات لفائدة المستشفى الجهوي الحسين بوزيان قفصة وتدعيم قسم الاستعجالي وتقديم 273 ألف دينار لصالح البلديات والمستشفيات المحلية و80 ألف دينار للتضامن الاجتماعي.